جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية

الشعبة : علوم مالية ومحاسبية

التخصص :مالية المؤسسة

من إعداد الطالب :إسماعيل دبار

بعنـــــوان:

آليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر

دراسة تقيميه لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع – مندوبية ورقلة –

للفترة (2013 – 2017)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة / بن شنة فاطمة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / سمير بوختالة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / قوجيل محمد (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كليــة العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان:علوم اقتصادية و علوم التسيير و علوم التجارية

الشعبة :علوم مالية ومحاسبية

التخصص :مالية المؤسسة

من إعداد الطالب :إسماعيل دبار

بعنـــــوان:

آليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر

دراسة تقيميه لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع – مندوبية ورقلة –

للفترة (2013 – 2017)

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ : 2018/05/10

أمام اللجنة المكونة من السادة :

الدكتورة / بن شنه فاطمة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا

الدكتور / سمير بوختالة (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا

الدكتور / قوجيل محمد (أستاذ محاضر– جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

الإهداء

بسم الله الرحمان الرحيم

أحمد الله على إتمام هذا العمل وأهديه :

إلى من لو جاز السجود لغير الله لسجدت لها ،إلى من عرفت معنى الحياة بوجودها ،إلى التي أكملت مشواري لأجلها ،إليك يا من قال فيك رسول الله صلى الله عليه وسلم :"الجنة تحت أقدام الأمهات "

إلى قرة عيني ونور حياتي **أمي الحبيبة**.

إلى صاحب القلب الرحيم والروح الطيبة ،إلى الكلمة التي لم يشبع لساني بنطقها

إلى **روح أبي** الطاهرة سائلا من الله الرحمة والقبول وأن يسكنه فسيح جنانه.

إلى الازهار التي لا تذبل إلى اللذين لا تحلو الحياة ولا تكون من دونهم

إلى خير دعم لي أسرتي الحبيبة كل باسمه

إلى عصافير البيت ونوره : **إيمان** ، **رتاج** ، **تقوى**

إلى من تقاسمت معه كأس المحبة والصداقة :**عبد المالك**

إلى كافة الأهل والأقارب وكل أفراد **عائلة دبار**

إلى كل من أحبه قلبي ولم يدونه قلمي

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة هذا الجهد.

الشكر

نشكر الله المعطي المنان ،الذي جعل لنا الصعب سهلا فأضاء لنا الطريق ،لنخرج بهذا الجهد إلى النور ،فنحمده سبحانه ولا نحصي ثناء عليه وبعد

نتقدم بالشكر إلى كل من ساهم معنا في إنجاز هذا العمل ،إلى كل من مد يد العون لنا خاصة أصدقائي : **محمد الامين ،فاروق ،العربي ،عبد المالك**

إلى كل من كان له الفضل في إيصال العلم والمعرفة منذ أول مرحل الدراسة إلى يومنا هذا

إلى كل من سهر على وقوف هذه الجامعة ونجاحها

إلى أساتذتنا الكرام وخاصة الاستاذ المشرف الذي وجه هذا العمل : الدكتور **سمير بوختالة** جزاه الله خيرا.

دون أن ننسى الطاقم الإداري لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع –مندوبية ورقلة –

الملخص

هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على مدى مساهمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في عملية تمويل المشاريع المتعثرة في ولاية ورقلة.

واعتمدنا في ذلك على المنهج الوصفي ومنهج دراسة حالة لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وأحد المشاريع المتعثرة الممولة عن طريقه.

ومن أهم النتائج التي خلص لها هذا البحث : يساهم صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بشكل فعال في عملية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر.

الكلمات المفتاح : تمويل –مشاريع المتعثرة –صندوق ضمان القروض–ضمانات –قروض البنكية.

RESUMÉ:

La présente étude a pour objet d'évaluer dans quelle mesure le fonds de caution Mutuelle de garantie risques de crédit accordes aux jeunes promoteurs titulaires de projets, contribue au financement des projets en difficulté à la wilaya de Ouargla.

Pour ce faire nous avons adopté une approche descriptive à travers une étude de cas du fonds caution Mutuelle de garantie risques des crédits accordés aux jeunes promoteurs titulaires de projet ainsi que l'un des projets en difficulté finances par le dit fond.

Notre recherche s'est soldée les conclusions suivantes : Le Fonds commun de garantie pour garantir le risque de prêts accordés aux jeunes issus de projets contribue efficacement au financement de projets en difficulté en Algérie.

Mots clés : Financement - Projets en difficulté - Fonds de Garantie de prêts - Garanties - Prêts bancaires

قائمة المحتويات

الإهداء..... III

الشكر IV

الملخص..... V

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

قائمة الاختصارات و الرموز X

المقدمة ..... أ- ث

الفصل الأول :الأدبيات النظرية والتطبيقية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر

المبحث الأول :الأدبيات النظرية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر 3

المبحث الثاني :الأدبيات التطبيقية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر 10

الفصل الثاني :دراسة تقييميه لصندوق الكفالة المشتركة للضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الفترة (2013-2017)

المبحث الأول :عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة..... 20

المبحث الثاني : عرض ومناقشة النتائج..... 28

الخاتمة..... 55

قائمة المراجع..... 59

الملاحق 63

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	صفحة
(1 -1)	مراحل دورة حياة المشروع.	7
(1 -2)	محددات المشروع الناجح والمتعثر والفاشل	8
(2 -1)	الأسئلة الخاصة بالمقابلة	27
(2 -2)	نتيجة المقابلة	29
(2 -3)	الوضعية العامة للضمانات المقدمة من الصندوق – مندوبية ورقلة – منذ نشأة -2017	30
(2 -4)	توزيع المؤسسات التي تم تمويلها عن طريق ضمان قروضها من الصندوق –مندوبية ورقلة- حسب قطاع النشاط منذ نشأته حتى 2017	32
(2 -5)	الوضعية العامة للتعويضات المقدمة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع –مندوبية ورقلة – منذ النشأة إلى غاية 2017	33
(2 -6)	توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويضات حسب قطاع النشاط منذ نشأة الصندوق -2017	34
(2 -7)	التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013-2017)	36
(2 -8)	نسبة التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013-2015) من إجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط	37
(2 -9)	عدد المؤسسات وقيمة الاستفادة من التعويض خلال الفترة (2013-2015)	38
(2 -10)	توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013-2017):	39
(2 -11)	البنوك الممولة للمشاريع المضمونة من طرف الصندوق لولاية ورقلة خلال الفترة (2013-2017)	41
(2 –12)	الهيكل التمويلي لمؤسسة(x)	43
(2 -13)	هيكل الاستثمار	44
(2 -14)	هيكل التمويل	46
(2 -15)	جدول إطفاء الائتمان المصرفي	47

قائمة الأشكال

رقم شكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
(1 -1)	قنوات التمويل المباشر	4
(1 -2)	أنواع التمويل المباشر	4
(1 -3)	قنوات التمويل الغير مباشر	4
(2 -1)	التمثيل البياني لنسب المؤسسات التي تم تمويلها والمؤسسات التي لم يتم تمويلها من اجمالي طالبي التمويل حتى 2017	31
(2 -2)	التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات الممولة عن طريق ضمان قروضها من الصندوق– مندوبية ورقلة- حسب قطاع النشاط منذ نشأته حتى 2017	32
(2 -3)	التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات المستفيدة من تعويض قروضها منذ النشأة حتى 2017 حسب قطاع النشاط	34
(2 -4)	نسبة التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط الى غاية 2013 والتعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013-2017) من إجمالي التعويضات الممنوحة	37
(2 -5)	التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013-2017)	40

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق رقم (1)	شهادة مساهمة في الصندوق	63
الملحق رقم (2)	جداول الوضعية المالية	65

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز/الاختصار	***الدلالة***
FCMGR-CJP	صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع
(ANSEJ)	الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
(ANDI)	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار
(ANGEM)	الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر
(FGAR)	صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة
BEA	البنك الخارجي الجزائري
BADR	بنك الفلاحة والتنمية الريفية
BNA	البنك الوطني الجزائري
BDL	بنك التنمية المحلية
CPA	القرض الشعبي الجزائري

المقدمة

توطئة

مما لا شك فيه أن نجاح وتطور المشاريع يعد أهم مقومات النجاح الاقتصادي في أي بلد ،فالمشروعات الناجحة في الغالب هي التي يتم دراسة جدواها ،ويتمتع أصحابها بالمهارات العالية والإصرار على النجاح والرغبة في العمل ،والسيطرة على المستجدات في البيئة الاستثمارية للمشروع، ولعل أهم تلك المقومات مصادر التمويل التي تعد من أهم الاسس التي يعتمد عليها لنجاح المشروع، لكن الاختلال في احد هذه العناصر قد يؤدي إلى فشل أو تعثر هذا الأخير بعد تأثيره على باقي العناصر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة حسب ظروف وطبيعة أي مشروع، وربما يعتبر التمويل القاسم المشترك لمختلف المشاريع بأنواعها وأحجامها، لضمان استمراريتها وتطورها وأداء ما هو مرجو منها للاقتصاد ككل.

لذلك يعتبر التمويل من بين الركائز الأساسية في اقتصاديات التنمية حيث يحظى باهتمام بالغ، ففي الجزائر أولت السلطات له أهمية كبيرة مما نتج عنه خلق العديد من الهيئات والمؤسسات الداعمة في هذا المجال بمختلف الآليات والطرق، مركزة على المشاريع الموجهة للشباب والتي تدخل ضمن برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب لإستحواذها على حصة معتبرة في ألاقتصاد الجزائري مما تطلب الاهتمام بها لما تساهم به من خلق لمناصب الشغل ودفع عجلة التنمية في حال إستمرارها، ومن بين هذه الهيئات و المؤسسات صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، الذي انشئ في الجزائر سنة 1988 ، اما بخصوص بداية نشاطه على مستوى ولاية ورقة فكان سنة 2002 ، حيث يعمل على ضمان القروض الممنوحة للشباب في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب باعتباره أحد الحلول لعائق الضمان البنكي لأصحاب المشاريع عند طلبهم التمويل عن طريق القروض البنكية .

1- <u>طرح إشكالية البحث</u>:

رغم اهتمام الجزائر بمجال تمويل المشاريع الاستثمارية الخاصة بفئة الشباب إلا أنه والملاحظ هو تعثر اغلبها نظرا لعدة أسباب، مما دفع السلطات إلى خلق آليات تضمن مصادر تمويل لتلك المشاريع المتعثرة، من خلال ضمان قروضها كي تستطيع مواصلة نشاطها، وعليه فان السؤال الرئيسي الذي تتمحور حوله الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة يتمثل في:

ما مدى مساهمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في عملية تمويل المشاريع المتعثرة في ولاية ورقلة؟

ولمعالجة هذه الإشكالية الرئيسية فإن الباحث سوف يحاول الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية التي تسمح لنا بمعالجة هذه الإشكالية والتي هي على النحو التالي:

- هل تبنت الدولة الجزائرية هياكل و أجهزة لدعم تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر؟
- هل صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع قادر على حل إشكالية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر؟
- هل لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بورقلة الفعالية الكافية لتمويل المشاريع المتعثرة على مستوى ولاية ورقلة؟

2- فرضيات الدراسة:

ولكي يتم القيام بالدراسة وحل مشكلة البحث والوصول إلى الأجوبة عن التساؤلات المطروحة تم الاستعانة بمجموعة من الفرضيات للوصول إلى النتائج والأهداف المرجوة من هذا البحث والتي كانت على النحو التالي:

- تبنت الجزائر العديد من الاجهزة والهياكل لدعم تمويل المشاريع المتعثرة؛
- الصندوق غير قادر على حل إشكالية التمويل لكل المشاريع المتعثرة في الجزائر بل التي في مجاله فقط؛
- للصندوق الفعالية الكافية لتمويل جميع المشاريع المتعثرة على مستوى ولاية ورقلة.

3- مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة اعتبارات أدت بنا إلى اختيار هذا الموضوع وهي:

- توافق الموضوع مع التخصص المدروس؛
- الاهتمام بتمويل المشاريع المتعثرة نظرا لعائداتها على الاقتصاد الوطني في حالة نجاحها؛
- الأهمية البالغة للموضوع لدى مسيري المشاريع؛
- الرغبة في تقديم إضافة لمكتبة الجامعة.

4- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف البحثية وهي :

- التعريف بصندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض في الجزائر؛
- الوقوف على مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في العملية التمويلية للمشاريع المتعثرة في ولاية ورقلة؛
- توضيح كيفية مساهمة صندوق ضمان القروض في تحسين فرص المشاريع المتعثرة بولاية ورقلة للوصول إلى التمويل المصرفي عن طريق القروض البنكية؛

5- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:

- تناول بالدراسة والتحليل أحد أهم المواضيع الهامة والمتمثلة في آليات دعم وتمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر ،والتي كثر عليها الحديث في الآونة الأخيرة وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها؛
- تسليط الضوء على اهمية صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في عملية تمويل المشاريع المتعثرة بولاية ورقلة.

6- حدود الدراسة:

تتمثل حدود هذه الدراسة في حدود متعلقة بمكان إجراء الدراسة بالإضافة إلى زمن هذه الدراسة والتي كانت على النحو التالي:

أ- الحدود المكانية:

تقتصر الدراسة على صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة.

ب- الحدود الزمنية:

تم تطبيق الدراسة على صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع كما اشرنا إليه سابقا فقد تم تقديم إحصائيات المتعلقة بخمس سنوات الأخيرة من نشاطه والتي تم إدراجها في الدراسة التطبيقية من الفترة 2013-2017.

7 -منهجية الدراسة:

نظرا لطبيعة الدراسة فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي في القسم النظري ،مع اعتماد منهج دراسة الحالة في القسم التطبيقي لدراسة الموضوع، وقد استعمل أسلوب أو منهج-**IMRAD**-للبحوث التطبيقية، أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة فهي على مستوى الجانب النظري تم الاعتماد على الكتب والرسائل والأطروحات بهدف التعرف على الدراسات السابقة لموضوع الدراسة، أما على المستوى التطبيقي فلقد تم الاعتماد على دراسة حالة عن طريق الوثائق الخاصة بالصندوق محل الدراسة –مندوبية ورقلة – وكذلك إطار موجه للأسئلة الخاصة بالمقابلة الشخصية مع المسؤول المباشر لمندوبية ورقلة.

8- هيكل الدراسة:

انطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، ومن أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين بعد المقدمة، حيث تضمن الفصل الأول الجانب النظري للدراسة، والفصل الثاني الجانب العملي والميداني للدراسة بحيث كان هيكل الدراسة كما يلي:

- **المقدمة**: والتي تعتبر كمدخل وجيز للموضوع؛

- **الفصل الأول**: خصص لدراسة الأسس النظرية حول التمويل والمشاريع المتعثرة، ولتحليل ذلك قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية التمويل وكذلك المشاريع المتعثرة وآليات تمويلها أما المبحث الثاني ناقشنا فيه الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع البحث مبرزين أهم أوجه التشابه والاختلاف، وهذا من خلال تبيان الإطار المفاهيمي للتمويل، وكذا المشاريع المتعثرة،كما تم إبراز آليات تمويل المشاريع والمشاريع المتعثرة في الجزائر؛

- **الفصل الثاني**: دراسة حالة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة، الذي قسم إلى مبحثين الأول عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة، أما المبحث الثاني عرض و مناقشة نتائج الدراسة؛

- **الخاتمة**: قدمنا ملخصا عاما عن الموضوع وأهم النتائج المتوصل إليها، فضلا عن مجموعة من الاقتراحات والتوصيات التي نأمل من خلالها أن تكون دراسات في المستقبل.

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر

تمهيد:

يعتبر التمويل من أكبر العقبات التي تواجه أي مشروع باختلاف مجاله وحجمه، سواء في بدايته أو خلال فترة نشاطه، فمن الممكن استمرار المشاريع رغم صعوبة تمويلها لكنها قد لا تحقق ما هو مرجو منها في الإطار الذي وضعت له، حيث جاء هذا الفصل ليوضح الإطار النظري لتمويل المشاريع المتعثرة، لضمان استمراريتها وتحقيقها ما هو مطلوب منها، بالإضافة إلى ذلك تطرقنا للدراسات السابقة التي تمس موضوع الدراسة قصد تسهيل وفهم متغيرات الدراسة، وسيكون بناء هيكل هذا الفصل كما يلي:

المبحث الأول: الادبيات النظرية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر.

المبحث الثاني: الادبيات التطبيقية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر.

المبحث الأول: الأدبيات النظرية.

خصص هذا المبحث لتسليط الضوء على الجانب النظري لتمويل المشاريع المتعثرة وآليات تمويل هذه المشاريع في الاقتصاد الجزائري.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

سنتطرق في هذا المطلب إلى ماهية التمويل وذلك بعرض شامل للجانب النظري الخاص بالتمويل.

الفرع الأول: مفهوم التمويل

يوجد تباين في تعريف التمويل عند الاقتصاديين، فهناك من يعرفه بأنه: مجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات وتحديد المزيج التمويلي الأمثل من مصادر التمويل. [1]

ويعرف بأنه: توفير الأموال للشركة بأقل تكلفة ممكنة، انطلاقا من أن تقليل تكلفة التمويل يعظم من قيمة الشركة أو سعر أسهمها في السوق. [2]

ويعرف أيضا أنه: الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة فقط، وهو جزء من الإدارة المالية.[3]

من خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص أن التمويل هو توفير الأموال اللازمة للقيام بالمشاريع وتطويرها وذلك في أوقات الحاجة إليها إذ انه اختص بالمبالغ النقدية وان يكون بالقيمة المطلوبة في الوقت المطلوب.

الفرع الثاني: أهمية التمويل

أن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في تحرير الأموال والموارد المالية، ويساعد على انجاز مشاريع معطلة أو جديدة ويساهم في اقتناء واستبدال المعدات كما أن التمويل يعتبر وسيلة سريعة تستخدم للخروج من حالة العجز المالي وكذلك يعتبر بمثابة الدم الجاري للمشروع ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة. [4]

الفرع الثالث: طرق التمويل

تعددت طرق التمويل لكن يمكن حصرها ضمن طريقتين هما:

---

1 – حمزة الشيخ، ابراهيم الجزراوي، الادارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الاولى، 1998، ص 20.

2 -NarjessBoubakri،Imedchkir، yoser Gadhoum ,Maher kooli ,Les principes de la finance d,enterprise gaetanmorin éditeur,canada,2005,p2.

3 – شوقي حسين عبد الله، التمويل و الادارة المالية، دار النهضة، جامعة القاهرة، 1988، ص 21.

4 – شوقي حسين عبد الله، مرجع سابق، ص5.

1- التمويل المباشر: هو التقاء بين المقرض والمقترض دون وجود أي وسيط أو مؤسسة مالية فالوحدات ذات الفائض يمكن تحويلها إلى وحدات العجز لتلبية احتياجاتها وله عدة أشكال باختلاف المتعاملين. [1]

شكل رقم (1-1): قنوات التمويل المباشر

المصدر: عبد المنعم السيد علي و نزار الدين العيسى ،النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2004، ص 89.

كما يوضح الشكل الموالي أنواع التمويل المباشر:

شكل رقم(2-1):أنواع التمويل المباشر

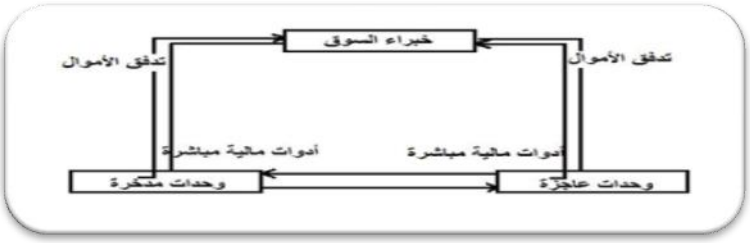

المصدر : سمير محمد عبد العزيز ، التأجير التمويلي ومداخله ، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر،الإسكندرية ،مصر ، 2001، ص 21 .

2 -التمويل الغير المباشر :في هذا النوع من التمويل يقوم المقرضين النهائيين بإصدار أوامر مالية ثانوية من اجل تغطية الاحتياج التمويلي لدى وحدات العجز وهذه العملية ترتبط أساسا بتدخل الوسطاء الماليين. [2]

شكل رقم (1 -3):قنوات التمويل الغير مباشر

المصدر: عبد المنعم السيد علي ونزار الدين العيسى، مرجع سابق، ص 92

1 -مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة ،الاسكندرية، 1999 ،ص 196.

2 -. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية مصر، 1998 ، ص05.

الفرع الرابع: أنواع التمويل

يمكن تصنيف أنواع التمويل حسب عدة معايير أهمها: (حسب المدة التي يستغرقها ،مصدر الحصول عليه الغرض للذي يستخدم لأجله)

1 –أشكال التمويل من حيث المدة: وبموجب هذا المعيار تنقسم أشكال التمويل إلى[1]:

أ –تمويل قصير الأجل: يقصد بالتمويل قصير الأجل تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير وتلتزم بردها خلال فترة لا تزيد على العام عادة، وتكون تلك الأموال الموجهة لنشاط الاستغلال التي تتميز بتكرارها أثناء الدورة العادية. [2]

ب –تمويل متوسط الأجل: يستخدم التمويل المتوسط الأجل لتمويل حاجات دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة أو غيرها والتي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته مابين سنة وخمس سنوات. [3]

عادة يتم تسديد مستحقات التمويل المتوسط الاجل في شكل أقساط متساوية أو متغيرة دوريا، وفق الاتفاق بين المؤسسة والبنك، وكبقية الانواع فإنها تكون مكفولة بضمانات.[4]

ج –تمويل طويل الأجل: هو التمويل الذي يمتد أكثر من سبع سنوات، حيث يكون موجها لتمويل العمليات الاستثمارية طويلة الأجل بهدف الحصول على وسائل الإنتاج أو أراضي ومباني وغيرها. [5]

2 **–أشكال التمويل من حيث مصدر الحصول عليه:** وينقسم التمويل تبعا لمصادره إلى:

أ –التمويل الذاتي: نقصد بالتمويل الذاتي مجموعة الموارد التي يمكن الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء إلى الخارج أي مصدرها ناتج من دورة الاستغلال، وتختلف قدرة المشروعات في الاعتماد على هذا المصدر.

ب –التمويل الخارجي: في حالة التأكد من عدم كفاية المصادر الداخلية يمكن اللجوء إلى رؤوس الأموال الخارجية كالزيادة في رأس المال إضافة إلى القروض، ويمكن أن نميز هنا بين التمويل الخاص الذي يأتي من مدخرات

1 – عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل و الادارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2007 ، ص 77.

2 – طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص 57.

3 – منير ابراهيم هندي، مرجع سابق، ص 05.

4 -A . Ben Hatima ,pratique de Technique bancaire ,Edition DAHLEB ,1997,P78

5 – حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الورق، عمان، 2001، ص 80.

القطاع الخاص والتمويل العام الذي يكون مصدره موارد الدولة. [1]

3 –أشكال التمويل حسب الغرض الذي يستخدم لأجله: وينتج عن هذا التصنيف ما يلي:

أ –تمويل الاستغلال: ويتمثل في الاموال التي ترصد للنفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل المشروع.

ب –تمويل الاستثمار: يتمثل في الأموال المخصصة للنفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة .

المطلب الثاني: ماهية المشاريع المتعثرة

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى ماهية المشاريع المتعثرة وذلك من خلال التعريف بالمشاريع عموما والمتعثرة منها خاصة، بالإضافة الى دورة حياة المشروع والأسباب المؤدية الى تعثره.

الفرع الأول: تعريف المشروع

هناك من عرف المشروع بأنه: عملية استثمارية تتركز من مجموعة متكاملة من الأنشطة تنفذ خلال فترة زمنية محددة وحسب تصاميم وطاقات موجهة لخدمة أهداف مرغوبة ومحددة ومتفق عليها [2]، ويمكن تحديد السمات الأساسية للمشروع كالآتي[3]: (في الأعم ينفذ المشروع مرة واحدة ،للمشروع دورة حياة و مجال أعمال، المشروع له موازنة، يتطلب تنفيذ المشروع موارد، يتطلب المشروع تنظيما)

كما عرف المشروع بأنه: نشاط جماعي منظم له وقت محدد ومكان معين لتحقيق طلب ما.[4]

كما عرف أيضا بأنه: مجموعة كاملة من النشاطات والعمليات التي تستهلك موارد محدودة، حيث ينتظر منها تحصيل مداخيل أو منافع أخرى نقدية أو غير نقدية.[5]

لذلك يمكن القول أن المشروع مؤقت محدد بوقت معين للبداية والنهاية، وبالرغم من سير العمل في المشروع بشكل متوازي، إلا انه من الممكن أن يسبق احد الأعمال الآخر ،وأي خلل في احد الأعمال قد يسبب خللا للمشروع ككل.

---

1 – عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص 40.

2 – فيصل القرعان، دورة حياة المشروع و ادارتها، الادلة التدريبية، مؤسسة ANERA، 1968، ص 01.

3 – ابو الفتوح يحي عبد الغني، دراسات جدوى المشروعات، الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2003، ص 11.

4 -Christian Cazaulon et Gramacid et Gérard Massard, « Management de projet, technique» Elipes édition Marketing, PARIS, 1997, p15 .

5 -Bride .M , Michailof .S , pratique d'analyse de projet evaluation et choix des projet d'investissement economic a paris , France , 1995 , P01.

الفرع الثاني: مراحل دورة حياة المشروع

لكل مشروع دورة حياة خاصة به تنطلق من نقطة ما وتنتهي عند نقطة أخرى، وهناك العديد من الأفراد الذين حاولوا تصنيف مراحل دورة المشروع باختلاف المداخل، والجدول التالي يلخص مراحل المشروع [1]:

جدول رقم (1-1):مراحل دورة حياة المشروع.

مراحل المشروع	الخطوات
المرحلة الأولى :تخطيط المشروعات	-بناء إطار المشروع المنطقي ، تصميم خطة العمل
المرحلة الثانية :تنظيم المشروع	-تنظيم الموارد البشرية ،تصميم نظم المتابعة والتقييم ،تصميم آليات التوثيق والتقارير
المرحلة الثالثة :تنفيذ المشروع	-متابعة المشروع ،تسويق المشروع وخدماته
المرحلة الرابعة :تقييم المشروع	-التقييم المستمر للمشروع ،تقييم الأثر والاستدامة

المصدر :فيصل القرعان ،دورة حياة المشروع وإدارتها ،مرجع سابق ،ص 03.

الفرع الثالث: تعريف المشاريع المتعثرة

اعتمادا على الدراسات السابقة تم تعريف تعثر المشروع بعدة تعريفات حيث تتفق جميعها على أن: المشروع المتعثر هو أي مشروع متأخر عن تنفيذ جدوله الزمني المخطط له، وبتكلفة أكبر من المخصصة له، ولم تكتمل مخرجاته كما هو مقرر لها، يعتبر متعثرا [2]، و التعثر درجات تتراوح بين الانحراف على الخطط الأساسية للمشروع فيما يخص مدته، تكلفته، جودته وصولا إلى توقف المشروع كليا أو إلغاء فكرته وقد وضعت محددات مباشرة للمشروع الناجح والمتعثر والفاشل كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (2-1): محددات المشروع الناجح والمتعثر والفاشل

المشروع الناجح	المشروع متعثر	المشروع غير ناجح
-عندما ينتهي في مدته وحدود ميزانيته. -تكون المخرجات مكتملة حسب ما خطط لها.	- انتهى بعد وقته وبتكلفة أكثر - لم تكتمل مخرجاته حسب ما هو مقرر لها.	-عندما تتوقف أو تؤجل أو تلغى -الغير مكتملة. -التي تخسر في مخرجاتها.

المصدر: د.م.فيصل الفديع الشريف، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة إدارة المشاريع الحكومية التي نظمها معهد الإدارة العامة، مرجع سابق.

1 -فيصل القرعان، دورة حياة المشروع و ادارتها، مرجع سابق، ص 02.

2 -د.م.فيصل الفديع الشريف، ورقة عمل مقدمة الى ندوة ادارة المشاريع الحكومية التي نظمها معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 13 نوفمبر 2012.

الفرع الرابع: أسباب تعثر المشاريع

نبدأ بتعريف مصطلح "تعثر المشروع "وهو يعني عدم تحقيقه للأهداف المرجوة التي وضعتها لهذا المشروع وبالتالي أهم بيانات لتحليل أسباب التعثر هي الخطوات التي وضعناها بأنفسنا فلابد من التأكد من سلامة نموذج العمل وأيضا وضع مخطط صحيح للمشروع وكذلك لابد من أهداف منطقية وقابلة للتحقق مع التقدير المالي المدروس بطريقة تتناسب مع طبيعة المشروع ويمكن جمع الأسباب التي تؤدي إلى فشل المشاريع كالآتي[1]:

أولا: أسباب خاصة بتقدير الاحتياجات: تشتمل على عدة أسباب باختلاف المشاريع فالتحديد الخاطئ للاحتياجات أو عدم الاجتهاد في جمع المعلومات الأولية أو تجاهل البيانات عن المشروعات الأخرى التي فشلت وتلك التي نجحت و افتقار الرؤية للهدف الأصلي، كذلك دراسة الجدوى تمت بشكل خاطئ، أو عدم وجود دراسات جدوى كلها أسباب قد تؤدي إلى تعثر المشروع سواء مجتمعة أو البعض منها فقط.

ثانيا: أسباب خاصة بالإعداد والتصميم: كما هو متعارف عليه فلكل مشروع خصوصيته لذلك عدم كفاية المعلومات القائم عليها التخطيط، أو بساطة الأساليب المستخدمة في التخطيط وعدم ملائمتها للتغيرات الحديثة يعتبر عائقا أمام نجاح المشروع وكذلك سوء تخطيط الموارد البشرية ،والنقص في الإمكانيات الموجودة مثل الآلات وغيرها بالإضافة إلى الأسباب التنظيمية (تقسيم العمل) أي غياب التحديد الواضح للأدوار.

ثالثا: أسباب خاصة بالتقييم: لعل أهمها عدم وضوح معايير التقييم والقياس، وغياب مناهج التطوير للأداء أو غياب المتابعة المستمرة والتقييم المستمر لمراحل المشروع.

رابعا: أسباب خاصة بالعاملين: تعتبر فئة العمال الشريحة الأكبر لذلك أي اختلال فيها يكون له تأثير مباشر على المشروع مثل نقص الخبرة، وانخفاض الروح المعنوية، أو السلبية نتيجة عدم الرغبة في العمل مما يؤدي إلى ارتفاع معدل ترك العمل وكذلك المحاباة والمحسوبية في التعيين دون الأخذ بعين الاعتبار الكفاءات والخبرات.

خامسا: أسباب خاصة بمدير المشروع: في حالة عدم قدرة التأثير على العمال سواء لافتقاده للمهارات الإدارية أو لأسباب أخرى، أو الجمود وغياب التواصل مع الأطراف الفاعلة مما يجعله غير قادر على التغيير مع الظروف أو اتخاذ القرارات المتسرعة .

1 –محمد إبراهيم أحمد أبو حمديه، أسباب التأخير في المشاريع الإنشائية في بلدية الخليل، رسالة ماجستير،كلية الدراسات العليا والبحث العلمي قسم ادارة الاعمال، جامعة الخليل 2014، ص 17-20.

المطلب الثالث: آليات تمويل المشاريع والمشاريع المتعثرة في الجزائر.

نظرا لأهمية المشاريع في الاقتصاد الوطني قامت الجزائر بإنشاء عدة هياكل و تنظيمات تسهر على تقديم المساعدات والدعم لتمويل مختلف المشاريع نذكر منها:

الفرع الاول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ)

الوكالة أنشئت على شكل هيئة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي، تعمل على إنشاء مؤسسات مصغرة لإنتاج السلع و الخدمات سواء كانت إنشاء المؤسسات مصغرة جديدة أو مؤسسة تريد توسيع النشاط حيث وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة و لها فروع جهوية وتتمثل أهم مهامها في: متابعة الاستثمارات المنجزة من طرف الشباب المستفيد من تمويل عن طريق الوكالة، مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تم التوقيع عليها؛ كذلك تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع.[1]

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر(ANGEM)

وهي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية و لها فروع محلية مكلفة بعدة مهام نذكر منها[2]: تسيير جهاز القرض المصغر وفق للتشريع و التنظيم المعمول بها وتدعم المستفيدين و تقدم لهم الاستشارة و ترافقهم كذلك تقييم علاقة متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تنفيذ خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.

ضمن هذه الهيئة يوجد صندوق الضمان المشترك للقروض الذي يعتبر ضمان بالنسبة للمقاول والبنك انشأته الحكومة للسماح للمؤسسات المالية باسترداد مستحقاتهم في حالة عدم قدرة المقاول على احترام التزامه في إطار جهاز القرض المصغر، حيث يجب على كل مقاول الانخراط في صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة من أجل ضمان تمويل مشروعه عن طريق الوكالة، وقد تم إنشائه بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-16 من 22 جانفي 2004 المتلعق بإنشاء و المحدد لهيكل صندوق الضمان المشترك للقروض المصغرة.

1 -بن حميدة فتيحة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب –فرع ورقلة – للفترة 2009-2014 ، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2015، ص 09.

2 -بن حميدة فتيحة، مرجع سابق، ص 08.

الفرع الثالث : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(FGAR)

هي مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي تهدف إلى ضمان قروض الاستثمارات الموجهة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و من أهم مهامه: التدخل في منح الضمانات لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإنشاء المؤسسات –تجديد التجهيزات –توسيع المؤسسة –أخد مساهمات كذلك تسيير المورد الموضوعة تحت تصرفه و إقرار أهلية المشاريع و الضمانات المطلوبة[1].

الفرع الرابع : صندوق الكفالة المشتركة (FCMGR–CJP)

أنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 98–200 الصادر في 09 جوان، 1998 الذي يتضمن إحداث الصندوق، والذي يمثل محل الدراسة التطبيقية وسيتم التطرق إليه بالتفصيل لاحقا.[2]

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

يأتي هذا المبحث لتسليط الضوء على الدراسات السابقة لموضوع الدراسة من خلال عرض لبعض هذه الدراسات المحلية و الاجنبية منها ومناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية.

المطلب الأول: عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع

أجريت العديد من الدراسات في هذا المجال سواء على مستوى الجزائر أو مختلف الدول التي تتشابه اقتصادياتها مع الجزائر نذكر منها:

الفرع الأول: الدراسات المحلية

من بين الدراسات التي أجريت في الجزائر نذكر ما يلي:

1 –**دراسة بعنوان: دور صندوق ضمان القروض في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2006/2005، قام بإعداد الدراسة الباحث دراجي كريمو**: تمثلت مشكلة هذه الدراسة في التعرف على أنظمة ضمان القروض في العالم وشروط التمويل، وقد اعتمدت الباحث لمعالجة الإشكالية السابقة على كل من

1 –صبرينة قبي، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صندوق ضمان القروض وكالة ورقة للفترة 2004–2015 ،علوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015/2014، ص 04.

2 – المادة 01 من المرسوم التنفيذي 98–200، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 42 الصادر في 14 جوان 1998، ص 08.

المنهج الوصفي ودراسة حالة الصندوق عن طريق مقابلة شخصية بالمسئول مباشرة، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: إن صندوق ضمان القروض يلعب دورا هاما في عملية الحصول على القروض، لذلك يعتبر ذو أهمية للحد من مشكلة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خاصة.

2 –دراسة بعنوان: دور صندوق ضمان القروض في أنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. قام بإعداد الدراسة الباحث: غقال الياس و كريمة حبيب، عادل زقرير، 05–06/05/2013: تمثلت مشكلة هذا البحث في مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وقد اعتمد الباحث لمعالجة الإشكالية على المنهج الوصفي في الجانب النظري من الدراسة و المنهج الإحصائي في معالجة الجانب العملي من الدراسة، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة:

- ✓ تعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مساعد رئيسيا على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة؛
- ✓ يعتبر صندوق ضمان القروض من أهم الأدوات المالية المتخصصة لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3–دراسة بعنوان: دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة صندوق ضمان القروض _وكالة ورقلة_ خلال الفترة 2004_2015 قام بإعداد الدراسة الباحثة صبرينة قبي: حيث تمحورت إشكالية الدراسة في التعرف على مدى قدرة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من القدرة الائتمانية لها، وقد اعتمدت الباحثة لمعالجة الإشكالية السابقة على كل من المنهج الوصفي والمقارن وكذا دراسة حالة مؤسسات مستفيدة من صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على الرفع من القدرة الائتمانية لهاته المؤسسات بنسب متفاوتة وفي قطاعات محددة.

4–دراسة بعنوان: دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة (دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة)خلال الفترة (2015/2004)قام بإعداد الدراسة الباحثة عواطف محسن: تمحورت إشكالية الدراسة في التعرف على مدى قدرة صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من الملاءة الائتمانية لها، وقد اعتمد الباحث لمعالجة إشكالية الدراسة على كل من المنهج الوصفي والمقارن وكذا منهج دراسة الحالة لمؤسسات مستفيدة من صندوق ضمان القروض، ومن أهم النتائج التي خلصت لها الدراسة أن صندوق ضمان قروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعمل على تطبيق آليات جديدة وتحمل مخاطر عالية من أجل المساهمة بشكل فعال في الرفع من الملاءة الائتمانية لهاته المؤسسات.

الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية

من بين الدراسات التي أجريت خارج الجزائر نذكر ما يلي:

1 –Fonds structurels – FEDER fonds de cohésion et ISPA, l'analyse couts – a vantages des projects d'investissement, unité chargée l'évaluation DG politique regional commission européenne, 2003 :

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سياسات دعم المشاريع الاستثمارية والتي تضمن للمشروع الزيادة في رأس المال لإستمراريته وتحقيق أهدافه، حيث اهتمت الدراسة بالمؤسسات المسؤولة عن تنمية المشاريع الاستثمارية، وتحليل القيم الحقيقية للاستثمارات.

2 – دراسة بعنوان: دور مؤسسات ضمان الائتمان في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين للفترة (2008/2006)قام بإعداد الدراسة الباحث أسامة النجار: تمثلت مشكلة هذه الدراسة في التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، وقد اعتمدت الباحث لمعالجة الإشكالية السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: زيادة حجم التسهيلات الممنوحة في البنوك المشاركة في برنامج ضمان القروض الممنوحة لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

3 – دراسة بعنوان: دور مؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي، قام بالدراسة الباحثة نجلاء بحر،2014 : تمثلت مشكلة هذه الدراسة في التعرض لدور صناديق الضمان في الوطن العربي، وقد اعتمدت الباحثة لمعالجة الإشكالية السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: ان معظم بلاد المنطقة لديها صندوق ضمان كلها أنشأت بمبادرة حكومية وتتبع لرقابة البنك المركزي للدولة.

4 –دراسة بعنوان: إنقاذ المشروعات التجارية المتعثرة وفق قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس الامراتي 2015.قام بإعداد الدراسة الدكتور بشار حكمت ملكاوي: تمثلت مشكلة هذه الدراسة في أهم الخيارات التي جاء بها قانون إعادة الهيكلة المالية والإفلاس بقصد مساعدة المشروعات التجارية المتعثرة وتحليل أهم التعديلات التي جاء بها هذا المشروع، وقد اعتمدت الباحثة لمعالجة الإشكالية السابقة على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أهم النتائج التي خلصت إليها الدراسة: إن المشروع الامراتي اخذ بنظام الصلح الواقي من الإفلاس كنوع من الحماية للمدينين، وذلك بمنح بعض المزايا، وهو غير كاف بحد ذاته لحماية و إنقاذ المشاريع التجارية.

المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية.

من خلال هذا المطلب سيتم مناقشة الدراسات السابقة وإبراز أهم ما يميز دراستنا الحالية عن هذه الدراسات السابقة من خلال بيئة وأهداف الدراسة، و منهج الدراسة المتبع و المتغيرات والمقياس المستخدم.

الفرع الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة

سنحاول تحليل ومناقشة التوجهات البحثية التي عالجتها مختلف الدراسات السابقة المدرجة في الموضوع سواء بالنسبة للدراسات المحلية أو الأجنبية وهذا نظرا لاختلاف بيئة الدراسات وتأثير هذا الاختلاف على النتائج المتوصل إليها في مختلف الدراسات السابقة.

أولا: بالنسبة للدراسات الأجنبية:أجريت الدراسات في العديد من الدول إما عن دراستنا الحالية فتمت في الجزائر وعلى المشاريع المتعثرة الممولة ضمن برنامج صندوق (**FCMGR-CJP**) حيث تعددت الاتجاهات البحثية في الدراسات الأجنبية فقد كان الاتجاه البحثي للدراسات كما يلي:

دراسة (أسامة النجار 2008) فقد اتجهت هذه الدراسة نحو التعرف على دور مؤسسات ضمان القروض في فلسطين في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي الممنوح للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في فلسطين من اجل التعرف على حصة المنشآت الصغيرة والمتوسطة من حجم الائتمان المصرفي الممنوح في فلسطين للفترة محل الدراسة.

إما دراسة (نجلاء بحر 2014) فقد اتجهت نحو التعرض لدور صناديق الضمان في الوطن العربي و عرض ملخص لآليات ونماذج و أسلوب عمل الضمانات عالميا من اجل الوقوف على دور الصندوق في الاقتصاديات العربية.

إما عن دراسة (د.بشار حكمت ملكاوي 2015) فقد كان اتجاه هذه الدراسة نحو ابرز التعديلات التي جاء بها مشروع قانون إعادة الهيكلة المالية و الإفلاس في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تعرض الباحث لأبرز التعديلات من اجل تحديد مدى مساهمة هذه التعديلات في إنقاذ المشاريع التجارية المتعثرة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ثانيا: بالنسبة للدراسات المحلية: لقد تمت بعض الدراسات السابقة في الجزائر واختلفت الاتجاهات البحثية لها باختلاف موضوع الدراسة.

(دراجي كريمو 2006) فقد جاء الاتجاه البحثي للدراسة نحو التطرق إلى أهمية آلية صندوق ضمان القروض ومدى مساهمته في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال التعرف على أنظمة ضمان

القروض في العالم ودورها في دعم التمويل في الجزائر، وذلك من خلال دراسة ميدانية للصندوق عن طريق مقابلة شخصية بالمسئول مباشرة.

إما عن دراسة (**صبرينة قبي 2015**) فقد اتجهت نحو دور صناديق ضمان القروض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الرفع من القدرة الائتمانية لها وضمان حصولها على التمويل اللازم من مختلف المؤسسات المالية.

إما عن دراسة (**غقال الياس و كريمة حبيب، عادل زقرير 2013**) فقد كان الاتجاه نحو مدى مساهمة صندوق ضمان القروض في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك من خلال الوقوف على مدى فعاليته في الجزائر.

وقد اتجهت دراسة (**عواطف محسن 2015**) نحو إمكانية صناديق ضمان القروض الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة ،ومدى فعالية الصندوق الجهوي لضمان القروض بورقلة في الرفع من ملاءة الائتمان للمؤسسات الصغيرة في ولاية ورقلة.

4 –Fonds structurels – FEDER fonds de cohésion et ISPA ,l'analyse couts– avantages des projets d'investissement ,unité chargée l'évaluation DG politique régionale commission européenne ,2003.

وقد اتجهت هذه الدراسة نحو تحليل سياسات دعم المشاريع الاستثمارية عبر ضمان مصادر تمويلها، وفعاليتها في تنمية المشاريع الاستثمارية.

الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية

سنحاول معرفة ما مدى مساهمة هذه الدراسة مقارنة بالدراسات السابقة بالاعتماد على مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها قادرة على تحديد أوجه الاختلاف والتشابه.

أولا: بالنسبة لحداثة موضوع الدراسة: بالنسبة للحداثة الموضوع فتعتبر المشاريع الشغل الشاغل لاقتصاديات الدول في التعامل معها كذلك الأمر بالنسبة لضمان القروض، ويمكن القول أيضا أنها مواضيع حديثة ومازال مجال البحث فيها خصب يقبل مزيد من الدراسات والتحليلات وخاصة عندما يتعلق الامر بالبحث في المشاريع المتعثرة من منظور مؤسسات ضمان القروض فهنا يعتبر الموضوع جديد ومتجدد وقابل للمناقشة والطرح لأهميته في المساهمة بشكل فعال في نمو وتطور الاقتصاديات، فمن خلال كل هذا تبرز لنا حداثة هذه الدراسة، حيث تتطلع دراستنا الحالية إلى إلقاء الضوء على دور صندوق (**FCMGR–CJP**) في تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر.

ثانيا: من حيث المتغيرات و المقياس المستخدم:_تعددت المتغيرات المستخدمة في الدراسات السابقة من مؤسسات صغيرة ومتوسطة أو رفع القدرة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، غير إن دراستنا الحالية اعتمدت في تحديد ثلاث متغيرات رئيسية وهي آليات التمويل والمشاريع المتعثرة وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، حيث تعتبر دراستنا الحالية تمس جانبا لم تتطرق له الدراسات السابقة بتناولها لموضوع المشاريع المتعثرة وقد حاولنا إعطاء صورة واضحة وشاملة لدور صندوق ضمان أخطار القروض في عملية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر، وهو ما ميز هذه الدراسة على الدراسات السابقة .

خلاصة الفصل:

مشكلة الحصول على مصادر تمويل بالنسبة للمشاريع المتعثرة تعد الحائل بين المشاريع و استمرارها كما هو مخطط لها لتحقيق الأهداف المرجوة منها بالتكلفة المقدرة مسبقا والوقت المحدد لها، مما يستوجب من السلطات حل لمشكلة الحصول على مصادر تمويل سواء بالنسبة للمشاريع المتعثرة أو غيرها، من أجل تخطي هذه المشاكل التي تطرقنا إليها من خلال هذا الفصل .

بعد إن تطرقنا من خلال هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية لموضوع الدراسة، ومجموعة الدراسات السابقة حيث استعرضنا أهم جوانب الاختلاف والتشابه، بين دراستنا والدراسات السابقة التي بدورها أكدت نتائجها على أهمية صندوق ضمان القروض في عملية الحصول على مصادر تمويل لمختلف المشاريع.

ولتدعيم دراستنا ميدانيا اخترنا صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة، وذلك بغرض معالجة الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات ومناقشة النتائج.

الفصل الثاني : دراسة تقييميه لصندوق الكفالة المشتركة للضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الفترة (2013-2017)

تمهيد:

جسدت الجزائر فكرة ضمان القروض وذلك بإنشاء صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع الذي يقوم بتدعيم البنوك أكثر لتحمل الأخطار الخاصة بتمويل المشاريع الممنوح إياها الشباب في إطار الجهاز المسير من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وقد هدفت الجزائر من خلال ذلك إلى تحفيز الاستثمار، وبناءا على ما سبق سيتم التطرق في هذا الفصل إلى تقيم أنشطة هذا الصندوق وتتبع المشاريع الممولة في هذا الإطار فكان تقسيم الفصل كالتالي:

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة

نهدف من خلال هذا الجزء إلى توضيح الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية، لتحقق أهداف الدراسة واثبات فرضياتها، وذلك من خلال تحديد مصادر جمع البيانات وأسلوب جمعها وكذلك أبراز أهم الخطوات المعتمدة في استخدام أداة الدراسة.

المطلب الأول: منهجية الدراسة

للإجابة على الاشكالية المطروحة والتحقق من صحة الفرضيات أو عدم صحتها قمنا بالدراسة الميدانية على صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة، وأحد المشاريع المتعثرة التي تم تمويلها عن طريق ضمان قروضها من قبل هذا الاخير.

الفرع الأول: مجتمع الدراسة

إن مجتمع الدراسة يعتبر الركيزة الأساسية لإجراء الدراسات الميدانية التطبيقية الهادفة، وهذا من خلال جمع المعلومات اللازمة التي تساعدنا على الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة، وكما ذكرنا سابقا إن هذا البحث يناقش الدور الذي يلعبه صندوق ضمان القروض في عملية تمويل المشاريع المتعثرة، وقد تم اختيار صندوق ضمان القروض الذي يمثل مجتمع الدراسة.

أولا: التعريف بالصندوق

أنشئ الصندوق وفق المرسوم التنفيذي رقم 98-200 الصادر في 09 جوان، 1998 الذي يتضمن إحداث صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع وتحديد قانونه الأساسي حيث جاء في المادة الأولى منه ما يلي [1] : "يحدث هذا المرسوم صندوقا للكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع ويدعى في صلب النص الصندوق"

وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ويتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلالية المالية.[2]

1 -المادة 01 من المرسوم التنفيذي 98-200، مرجع سابق، ص 08.

2 -المادة 02 من المرسوم التنفيذي 98-200، مرجع سابق، ص 08.

ثانيا :مهام الصندوق

قد أوكلت للصندوق عدت مهام أنشئ من أجلها وهي كالآتي[1]:

- ✓ يضمن الصندوق القروض الممنوح إياها المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،حسب النسب و الكيفيات التي يحددها هذا المرسوم؛
- ✓ يكمل ضمان الصندوق الضمان الذي يمنحه المنخرط، عند الاقتضاء مؤسسة القرض في شكل ضمانات عينية أو شخصية؛
- ✓ لا يغطي الصندوق إلا باقي الديون المستحقة من الأصول في حدود 70% من مبالغها بناء على تعجيل مؤسسات القرض المعنية وبعد استنفاد التماس الضمانات العينية أو الشخصية؛
- ✓ يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل مؤسسات القرض في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال لاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر.

وقد طرأ بعض التعديلات على مهام الصندوق وهذا بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 الذي يعدل ويتمم المرسوم التنفيذي رقم 98-200.

والمهام التي أسندت لصندوق وفق المرسوم رقم 03-290 جاءت كما يلي[2] :

- ✓ يغطي الصندوق بناء على تعجيل تحصيل البنوك والمؤسسات المالية المعنية باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد عند تاريخ التصريح بالنكبة وفي حدود % 70 من مبالغها؛
- ✓ يحل الصندوق في إطار تنفيذ الضمان محل البنوك والمؤسسات المالية في حقوقها اعتبارا عند الاحتمال للاستحقاقات المسددة وفي حدود تغطية الخطر؛
- ✓ يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها، يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.

والملاحظ أن أهم التعديلات و الإضافات التي جاء بها المرسوم رقم 03-290 فهي تتمثل أساسا في أن الصندوق كان منذ نشأته إلى غاية صدور المرسوم الجديد لا يغطي إلى باقي الديون المستحقة من الأصول و مع صدور المرسوم الجديد أصبح يغطي باقي الديون المستحقة من الأصول والفوائد وبنفس النسبة أي 70%.

1 -المادة 03،04،05 من المرسوم التنفيذي 98-200، مرجع سابق، ص 8.

2 -المادة 01 من المرسوم التنفيذي 03-290، الجريدة الرسمية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33 الصادر في 16 جوان 2015، ص 08.

كما حمل المرسوم الجديد تعديل في العبارات المستعملة حيث تم تغيير عبارة (مؤسسات القرض)بعبارة (البنوك والمؤسسات المالية)، وبعض الإضافات والمتمثلة في أنه يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها كذلك يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.

أما المؤسسات التي يمكن أن تنخرط في الصندوق هي كل بنك أو مؤسسة مالية تقوم بتمويل مشاريع اعتمدتها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وقد أسندت مهام تسيير الصندوق للمدير العام للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بمساعدة أمانة دائمة.[1]

ومن هذا نستخلص أن صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض، أنشأ أساسا لتكملة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث نلاحظ أنه يسير من طرف مدير الوكالة، كذلك فإن الصندوق لا يضمن إلا القروض للمشاريع التي تمت المصادقة عليها من طرف الوكالة، حيث أن مساهمة أصحاب المشاريع في الصندوق تعتبر أحد الشروط الأساسية للحصول على دعم و المزايا التي تقدمها الوكالة.

ثالثا :موارد الصندوق

من أجل قيام الصندوق بدوره هو أيضا بحاجة إلى تمويل لتغطية مصاريفه حيث يخصص الجزء الاكبر منها لتعويض قروض المشاريع المتعثرة وعليه فإن الصندوق يعتمد في تمويله على الموارد التالية[2]:

1-تخصيص أولي من أموال خاصة:

- ✓ مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ مساهمة الخزينة العمومية؛
- ✓ مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأس مال؛
- ✓ جزء من الرصيد الغير المستعمل من صندوق ضمان النشاطات التجارية والصناعية و الحرفية المشترك المحدث بموجب المرسوم التنفيذي رقم90 -146 المؤرخ في 22 ماي 1990 ويتعلق هذا الرصيد بمبلغ اشتراكات مؤسسات القرض..

1 -المادة 10 من المرسوم التنفيذي 03-290، مرجع سابق، ص 9.

2 -المادة 10،11 من المرسوم التنفيذي 98-200، مرجع سابق، ص 9.

2 –الاشتراكات المدفوعة للصندوق من:

- ✓ الشباب ذوي المشاريع؛
- ✓ مؤسسات القرض المنخرطة؛
- ✓ عائد التوظيفات المالية من أموال الصندوق الخاصة و الاشتراكات؛
- ✓ كما يمكن لصندوق أن يلجأ إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجته المالية و يقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

قد أدخلت بعض التعديلات البسيطة على بعض موارد الصندوق بموجب المرسوم التنفيذي رقم 03-290 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 98-200 ومست أساسا النقاط التالية[1]:

- ✓ إلغاء إمكانية لجوء الصندوق إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجاته المالية؛
- ✓ أضيفت لموارد الصندوق التخصصات التكميلية من أموال خاصة، وذلك بمعنى أنه عند الحاجة للتمويل تتم التغطية عن طريق المشاركين برأس المال الأولي و وكذلك من خلال بنوك ومؤسسات مالية جديدة منخرطة في الصندوق؛
- ✓ استبدال عبارة (مؤسسات القرض) بعبارة (البنوك والمؤسسات المالية).

رابعا: شروط التعويض:

عند تعثر المشروع يقوم البنك بتحويل ملفه إلى الصندوق من أجل طلب التعويض حيث توجد عدة شروط لعملية التعويض تنص عليها الاتفاقية الثلاثية التي تحدد صيغة التعاقد بين البنك والصندوق وصاحب المشروع.

1 –شروط التعويض :

وتتمثل الشروط الخاصة بالتعويض في النقاط التالية[2]:

- ✓ ثلاث أقساط لم تسدد على الأقل؛
- ✓ عدم مرور المدة الإجمالية للقرض؛

1 –المادة 10 من المرسوم التنفيذي 03-290، مرجع سابق، ص 9.

2 – المادة 02، 03، من المرسوم التنفيذي 03-290، مرجع سابق ص 10.

- ✓ شهادة المساهمة في الصندوق[1]؛
- ✓ وجود الضمانات اللازمة كالرهن العتاد مثلا؛
- ✓ اجراآت المتابعة الواجب اتخاذها في حالة وجود حكم قضائي يكون لصالح البنك وجوبا؛
- ✓ ملف التعويض كاملا (يقدمه البنك إلى الصندوق).

2 –مكونات الملف المرسل من البنك للصندوق من أجل التعويض:

يتضمن الملف المرسل ما يلي:

- ✓ حالة الأقساط المسددة؛
- ✓ حالة الأقساط الغير مسددة؛
- ✓ جدول اهتلاك القرض؛
- ✓ ضمانات (رهن العتاد)وحكم لصالح البنك؛
- ✓ طلب من البنك.

بالإضافة إل دراسة مالية تبين تفاصيل المبالغ ونسب الحساب للضمان وكذلك قيمة القرض و التكلفة الاجمالية للمشروع مبينتا كذلك حالة القرض من خلال مبالغ الاقساط المسددة والغير مسددة، ويتم عرض جميع هذه المعطيات من خلال مخرجات برنامج رقمي صمم من أجل تنظيم عملية الحساب.[2]

خامسا: آلية التعويض

المدة الأدنى من اجل الاستفادة من تعويضات الصندوق للمشاريع المتعثرة أربع سنوات ونصف على الأقل من تاريخ منح القرض لأنه تمنح مهلة 03 سنوات للبدء في سداد أقساط القرض بالإضافة إلى مدة ثلاث أقساط بنكية قسط كل سداسي (6 أشهر لكل قسط بنكي)، بعد عدم التزام صاحب المشروع بسداد ثلاث أقساط متتالية للقرض يصبح للبنك حق تحويل ملفه إلى الصندوق من اجل المطالبة بتعويض القرض، سابقا كان البنك غير مقيد بمدة معينة للمطالبة بالتعويض لكن ما تم في التعديلات الأخيرة المتعلقة بالمرسوم 03-290 فقد تم تقييد البنك بفترة القرض حيث لا يمكن التعويض بعد انتهاء مدة القرض .

كذلك في حالة الظروف القاهرة يتدخل الصندوق لإعادة جدولة القرض الممنوح من قبل البنك حيث كان الأمر سابقا اختياريا لكن الآن و في إطار ملحق الاتفاقية الثلاثية الجديدة أصبحت إعادة الجدولة إجبارية في حالة القوة القاهرة.

1 – أنظر الملحق رقم 01.

2 – أنظر الملحق رقم 02.

سادسا: كيفية حساب قيمة المساهمة في الصندوق

قيمة مساهمة صاحب المشروع في الصندوق تحسب نسبة من قيمة القرض البنكي من اجل المساهمة في الصندوق متمثلة في قيمة القرض يقسم على 05 سنوات أي 10 أقساط لمدة 60 شهرا (القسط 6 أشهر)ثم يتم حساب نسبة 0.35% من الاهتلاك السنوي للقرض لكل سنة وهي قيمة المساهمة في الصندوق حيث تمنح له عقد للعضوية كما هو موضح في الملحق رقم 01، إما بالنسبة للبنك يدفع قيمة 1% من إجمالي القرض .

مثال: قيمة القرض 100 و.ن تقسم على 10 أقساط تدفع كل 6 اشهر إذن:

- ✓ قيمة القسط للسداسي هي: (100 / 10)=10 و.ن؛
- ✓ قيمة القسط السنوي هي :(10 x 2) =20 و.ن؛
- ✓ قيمة المساهمة بالنسبة لصاحب المشروع هي: (20 x 0.35%) = 0.07 ون؛
- ✓ قيمة المساهمة بالنسبة للبنك هي: (100 x 1%) = 1 و.ن؛
- ✓ قيمة التعويض في حال لم يسدد القرض كاملا –فرضية لم يسدد ولا قسط من الاقساط العشرة –تحسب كالآتي: 100x70% = 70 مليون و.ن.

في حال لم يسدد ما قيمته 30 مليون و.ن أي ثلاث أقساط يحق للبنك حسب الاتفاقية وضع ملف المستفيد لدى الصندوق للمطالبة بالتعويض، ويسقط حق التعويض إذا تجاوزت مدة القرض.

الفرع الثاني: طبيعة ومتغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض لمتغيرات الدراسة وطبيعتها على النحو التالي:

1– صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة : يعتبر الصندوق في دراستنا متغير مستقل، حيث تم التطرق إليه سابقا وسنحاول دراسة تأثيره على عملية تمويل المشاريع المتعثرة بولاية ورقلة.

2– آليات التمويل : تعتبر آليات التمويل متغير تابع، وسنحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد العلاقة بينه وبين المتغير المستقل.

3– المشاريع المتعثرة : تعتبر المشاريع المتعثرة متغير تابع، وسنحاول من خلال هذه الدراسة إيجاد العلاقة بينه وبين المتغير المستقل.

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

إن اختيار الطريقة والأدوات المتبعة في الدراسة الميدانية له دور في طريقة عرض المعلومات ودراستها وتحليلها لتعطي قيمة علمية من خلالها يتسنى للباحث إثبات أو نفي الفرضيات المطروحة للدراسة وكذا استنتاج نتائج نهائية للبحث.

الفرع الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة

وقد اعتمدنا في جمع المعطيات والمعلومات المتعلقة بالدراسة على مصدرين هما:

أولا: المصادر الأساسية

لمعالجة الجوانب التحليلية لمحتوى البحث فقد اتجه الباحث إلى جمع مختلف البيانات الأولية من خلال: أداة المقابلة والوثائق المقدمة من طرف الصندوق.

ثانيا: المصادر الثانوية

للحصول على المصادر الثانوية استعان الباحث في معالجة الإطار النظري ودعم الإطار التطبيقي للبحث إلى عدة مصادر تتمثل في:

- ✓ الكتب؛
- ✓ المقالات؛
- ✓ المنشورات والتقارير؛
- ✓ الأبحاث والدراسات السابقة التي لها علاقة بالموضوع؛
- ✓ السجلات والوثائق في صورة النصوص القانونية؛
- ✓ النشرات الإحصائية؛
- ✓ مواقع الانترنت المختلفة التي لها علاقة بالدراسة.

الفرع الثاني: أدوات الدراسة

لقد اعتمد الباحث على أداة المقابلة كمصدر رئيسي لجمع مختلف المعلومات، حيث احتوت المقابلة على مجموعة من الأسئلة خاصة بالدراسة، وقد أجريت المقابلة الخاصة بهذه الدراسة مع السيد:

- ✓ بن الشيخ عبد الباسط المندوب الرئيسي لصندوق الضمان بولاية ورقلة.

والجدول التالي يبن لنا الأسئلة التي احتوت عليها المقابلة:

جدول رقم (2 –1) : الأسئلة الخاصة بالمقابلة

الرقم	الأسئلة
01	هل يوجد تصنيف للمشاريع المتعثرة في الصندوق ؟
02	كيف ينظر الصندوق للمشاريع المتعثرة ؟
03	ما هي نسبة المشاريع المتحصلة على تعويض عن طريق الصندوق ؟
04	ما هي معايير قبول الضمان في تمويل المشاريع ؟
05	كيف يتم الاتفاق بين البنك والصندوق ؟
06	الشروط المتعلقة بحجم المشروع الذي يتم الضمان فيه ؟
07	ما هي نظرة الصندوق للمشاريع التي لم تنجح ؟
08	هل توجد طريقة واحدة للضمان أو أكثر؟
09	ماذا بخصوص التسهيلات المقدمة للمشاريع المتعثرة ؟
10	ما هي النصوص القانونية المتعلقة بالمشاريع المتعثرة ؟
11	كيف يتم التعامل مع موارد الصندوق؟
12	كيف تتم تغطية مصاريف المندوبية والمبالغ الخاصة بالتعويض؟

المصدر: من إعداد الباحث بناء على أسئلة المقابلة.

وقد تم استعمال الإجابات المتحصل عليها من خلال هذه المقابلة في عملية تحليل المعطيات وكذلك بالنسبة للوصول للنتائج الدراسة.

المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج

بعد أن بينا في المبحث السابق الطريقة المتبعة في الدراسة وتحديد متغيرات الدراسة بما فيها الأدوات المستخدمة التي رأينا أنها مناسبة لهذه الدراسة بالإضافة إلى الفصل الأول الذي تطرقنا فيه إلى الجانب النظري.

سنحاول في هذا المبحث تحليل مفصل حول موضوع الدراسة من الجانب الميداني حيث سنتطرق في المطلب الأول إلى عرض النتائج بشكل متسلسل، مستخدمين في ذلك الجداول لتفسير وتوضيح الظاهرة، أما في المطلب الثاني فسنتطرق إلى مناقشة وتحليل النتائج المعروضة في المطلب الأول.

المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة

سوف نتطرق من خلال هذا المطلب إلى عرض المعطيات المتعلقة بنتائج الدراسة من خلال إجابات المندوب الرسمي لصندوق الكفالة المشتركة بورقلة وإحصائيات متعلقة بالصندوق وأحد المشاريع المتعثرة بولاية ورقلة المعوضة عن طريق الصندوق.

الفرع الأول: نتيجة المقابلة

وقد جرت المقابلة الخاصة بهذه الدراسة مع السيد: بن الشيخ عبد الباسط بصفته المندوب الرئيسي لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بورقلة وسيتم عرض نتيجة المقابلة متمثلة في الاجابات المصرح بها من طرف المسؤول المباشر لمندوبية ورقلة وفق الجدول التالي:

جدول رقم (2 –2): نتيجة المقابلة

الرقم	الأسئلة	الأجوبة
01	هل يوجد تصنيف للمشاريع المتعثرة في الصندوق؟	تصنف حسب عدد الأقساط البنكية غير المسددة
02	كيف ينظر الصندوق للمشاريع المتعثرة؟	تدخل ضمن المنظومة الاقتصادية ومجالات النشاط كل حسب طلب السوق .
03	نسبة المشاريع المتحصلة على تعويض عن طريق الصندوق؟	في حدود 25% من إجمالي المؤسسات الممولة من البنوك العمومية الخمسة.
04	ما هي معايير قبول الضمان في تمويل المشاريع؟	حسب ما جاء في الاتفاقية الثلاثية للبنك و ANSEJ والصندوق
05	كيف يتم الاتفاق بين البنك والصندوق؟	وفق القانون إضافة إلى اتفاقية ثلاثية تحيين في كل مرحلة من تطور طرق التمويل
06	الشروط المتعلقة بحجم المشروع الذي يتم الضمان فيه؟	تحددها الاتفاقية الثلاثية
07	ما هي نظرة الصندوق للمشاريع التي لم تنجح؟	تعتبر هذه المشاريع عبئ على الصندوق بالنظر إلى قيمة المساهمة من الممول والبنك.
08	هل توجد طريقة واحدة للضمان أو أكثر؟	هناك التأمين على العتاد إضافة للصندوق
09	ماذا بخصوص التسهيلات المقدمة للمشاريع المتعثرة؟	لا توجد تسهيلات بقدر تطبيق نصوص الاتفاقية ، التسهيل هو تدخل الصندوق لإعادة سيولة الدين.
10	ما هي النصوص القانونية المتعلقة بالمشاريع المتعثرة؟	المرسوم الرئاسي ومواد محتوى الاتفاقية .
11	كيف يتم التعامل مع موارد الصندوق؟	تحول مباشرة الى المديرة العامة عبر حسابها البنكي.
12	كيف تتم تغطية مصاريف الوكالة والمبالغ الخاصة بالتعويض؟	تتم تغطيتها بناءا على المبالغ المرسلة لها من المديرية العامة

المصدر: من إعداد الباحث بناءا على المقابلة مع السيد: المندوب الرئيسي لصندوق الضمان بورقلة .

نلاحظ منم خلال الجدول أنه تمت الاجابة على جميع الاسئلة التي كانت محور المقابلة مع المندوب الرئيس للصندوق على مستوى ولاية ورقلة، وقد تم استعمال الإجابات المتحصل عليها من خلال هذه المقابلة في عملية تحليل المعطيات وكما أشار المندوب الرئيسي فإن الصندوق أنشأ أساسا لتكملة عمل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حيث يسير من طرف مدير الوكالة وقد وضع الصندوق تحت وصاية الوزير المكلف بالتشغيل أما مقره فيكون لدى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، حيث يضمن الصندوق القروض الممنوح إياها المشاريع باختلاف طبيعتها، بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،حسب النسب و الكيفيات التي يحددها المرسوم 03-290 .

عند تعثر المشروع يقوم البنك بتحويل ملفه إلى الصندوق من أجل طلب التعويض حيث توجد عدة شروط لعملية التعويض تنص عليها الاتفاقية الثلاثية التي تحدد صيغة التعاقد بين البنك والصندوق وصاحب المشروع،كذلك في حالة الظروف القاهرة يتدخل الصندوق لإعادة جدولة القرض الممنوح من قبل البنك حيث كان الأمر سابقا اختياريا لكن الآن و في إطار ملحق الاتفاقية الثلاثية الجديدة أصبحت إعادة الجدولة إجبارية في حالة القوة القاهرة، و يكون عائد استعمال التأمينات العينية أو الشخصية بعد أن تحققها البنوك والمؤسسات المالية، موضوع تسوية بالصندوق وفي حدود المبالغ التي يتم تعويضها، يحدد مجلس إدارة الصندوق كيفيات تنفيذ الضمان.

الصندوق بدوره هو أيضا بحاجة إلى تمويل لتغطية مصاريفه حيث يخصص الجزء الاكبر منها لتعويض قروض المشاريع المتعثرة وعليه فإن الصندوق يعتمد في تمويله على المصادر الرئيسية التالية :

- ✓ مساهمة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- ✓ مساهمة مؤسسات القرض المنخرطة برأس مال؛
- ✓ مساهمة الخزينة العمومية؛

كما يمكن لصندوق أن يلجأ إلى تسهيلات المصرفية لتغطية حاجته المالية و يقوم بكل عمليات التوظيف التي يراها مفيدة طبقا للتنظيم المعمول به.

الفرع الثاني: إحصائيات متعلقة بصندوق FCMGR-CJP مندوبية ورقلة منذ نشأته إلى غاية 2017

سنقوم من خلال هذا الجزء بعرض تقديم عام لنشاط صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة على النحو التالي:

أولا: الوضعية العامة للضمانات والتعويضات على مستوى مندوبية ورقلة منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2017

سيتم عرض الوضعية العامة للضمانات و التعويضات على مستوى مندوبية ورقلة منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2017 على النحو التالي:

1- الوضعية العامة للضمانات:

جدول رقم (3-2): الوضعية العامة للضمانات المقدمة من الصندوق – مندوبية ورقلة – منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2017

البيان	العدد
عدد ملفات طلبات التمويل عن طريق ANSEJ	13206
المؤسسات التي لم يتم تمويلها	8235
المؤسسات التي تم تمويلها	4971
المؤسسات التي أنهت الإجراءات المتعلقة بالمساهمة في صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض	4971

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول تباينا كبير بين عدد ملفات طالبي التمويل على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل للشباب حيث كان عدد الملفات الاجمالية لطلبات التمويل 13206 لتتم الموافقة على 4971 مشروعا جميعها سجلت مساهمتها في الصندوق وذلك لحتمية الانخراط في الصندوق لإتمام إجراءات التمويل، أما بالنسبة

للملفات التي لم يتم تمويلها فكان عددها 8235 مشروع وكما هو ملاحظ فالنسبة الكبيرة من طلبات التمويل لم يتم الاستجابة لها وذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ عدم إكمال الملفات من طالب التمويل؛
- ✓ الشروط المتعلقة بمنح التمويل؛
- ✓ توافق المشاريع مع شروط الوكالة لمنح التمويل؛

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة نسبة كل من المؤسسات التي تم تمويلها عن طريق الوكالة والتي لم يتم تمويلها من إجمالي طالبي التمويل على مستوى ولاية ورقلة حتى 2017 إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (1-2) التمثيل البياني لنسب المؤسسات التي تم تمويلها والمؤسسات التي لم يتم تمويلها من اجمالي طالبي التمويل حتى 2017

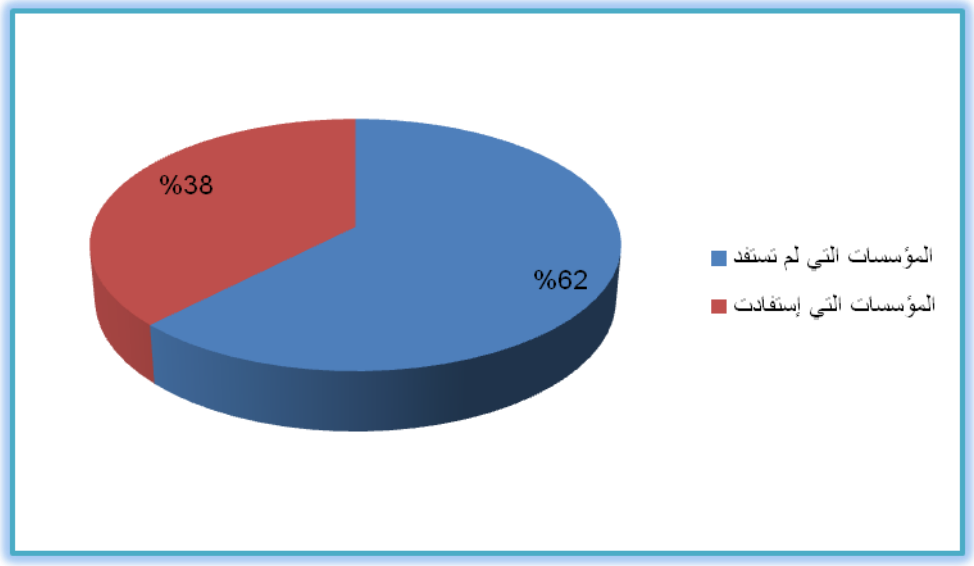

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال التمثيل البياني أن نسبة المؤسسات التي لم تستفد من التمويل كانت هي الجزء الاكبر من إجمالي طلبات التمويل بنسبة 62%، وبالنسبة الى المؤسسات التي استفادت من تمويل مشاريعها كانت بنسبة 38%، أما بالنسبة الى المؤسسات التي أنهت الاجراءات المتعلقة بالمساهمة في الصندوق فكانت تمثل نسبة 100% من المؤسسات المستفيدة من التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وذلك لحتمية الاشتراك في الصندوق لجميع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة.

2-توزيع المؤسسات التي تم تمويلها عن طريق ضمان قروضها حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (4-2): توزيع المؤسسات التي تم تمويلها عن طريق ضمان قروضها من الصندوق –مندوبية ورقلة– حسب قطاع النشاط منذ نشأته حتى 2017

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الخدمات	2934	%59
البناء والأشغال العمومية	894	%18
فلاحة	845	%17
صناعة	298	%6

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة نسبة كل قطاع إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (2-2) التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات الممولة عن طريق ضمان قروضها من الصندوق –مندوبية ورقلة– حسب قطاع النشاط منذ نشأته حتى 2017

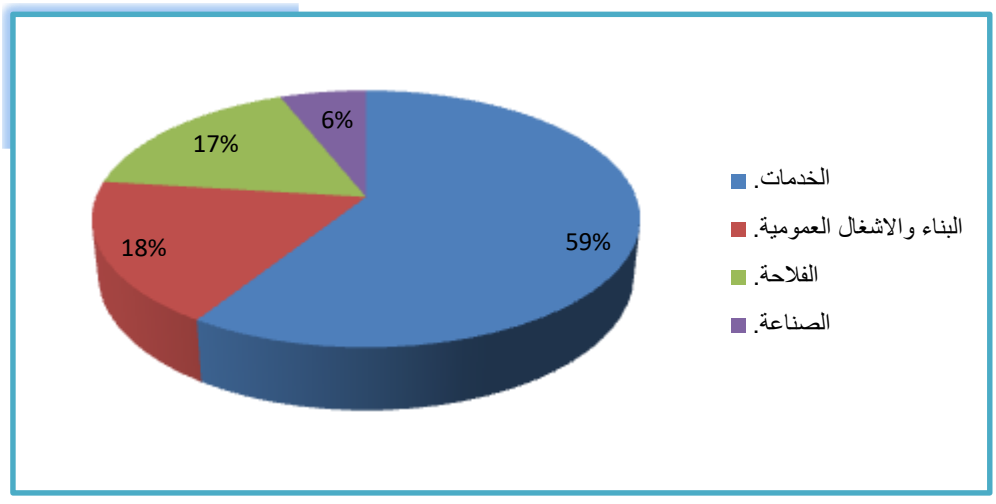

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن القطاعات الممثلة للمشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب على مستوى ولاية ورقلة منذ النشأة حتى 2017 تتمثل في:

- ✓ قطاع الخدمات؛
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ قطاع الفلاحة؛
- ✓ قطاع الصناعة؛

حيث إختلف عدد المشاريع الممولة في كل قطاع فكان قطاع الخدمات الاكثر نشاطا إذ تم تمويل 2934 ممثلا نسبة 59% من إجمالي المشاريع الممولة، يلي ذلك قطاع البناء والاشغال العمومية حيث تم تمويل 894 مشروع ممثلا نسبة 18% من إجمالي المشاريع الممولة يليه قطاع الفلاحة بـ 845 مشروع ممثلا نسبة 17% من إجمالي المشاريع الممولة، وأخيرا قطاع الصناعة بـ 298 مشروع ممثلا نسبة 6 %.

3-الوضعية العامة للتعويضات:

جدول رقم (2 -5): الوضعية العامة للتعويضات المقدمة من طرف صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع -مندوبية ورقلة - منذ النشأة إلى غاية 2017

البيان	القيمة
عدد التعويضات المقدمة	441 ملف
التكلفة الاجمالية للمشاريع	1263 م.دج
قيمة القروض الممنوحة (70%من التكلفة الاجمالية للمشاريع)	884.1 م.دج
قيمة التعويضات الممنوحة (70%من باقي القروض الغير مسددة)	442 م.دج
النسبة المتوسطة للتمويل	70%

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول ان صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع على مستوى ولاية ورقلة خلال هذه الفترة قام بتقديم 441 تعويض مالي للقروض لصالح أصحاب المشاريع بقيمة 442 م.دج بحيث تم تمويل هذه المشاريع عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عن طريق

قرض بنكي يمثل نسبة 70% من التكلفة الاجمالية للمشروع والتي تقدر بـ 1263 دج، حيث كانت قيمة القروض الممنوحة التي تم التعويض فيها تقدر بـ 8841 م.دج ، بنسبة ضمان تقدر بـ 70% من قيمة القرض .

4-توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويضات حسب قطاع النشاط:

جدول رقم (6-2) : توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويضات حسب قطاع النشاط

منذ نشأة الصندوق إلى غاية 2017

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الخدمات	247	%56
البناء والأشغال العمومية	88	%20
فلاحة	79	%18
صناعة	27	%6

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة نسبة كل قطاع إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (3-2) التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات المستفيدة من تعويض قروضها

منذ النشأة حتى 2017 حسب قطاع النشاط

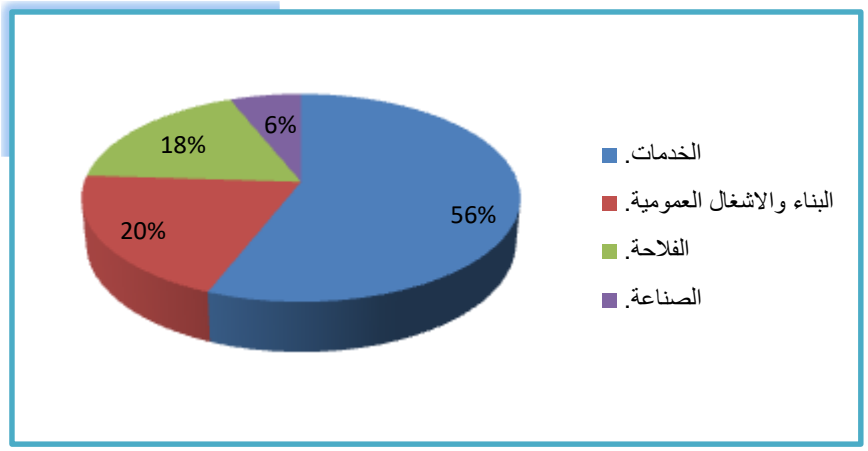

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن القطاعات الممثلة للمشاريع التي تم التعويض فيها عن طريق صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع إلى غاية 2017 تتوزع حسب القطاعات التالية:

- ✓ قطاع الخدمات؛
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ قطاع الفلاحة؛
- ✓ قطاع الصناعة؛

حيث أختلف عدد المشاريع الممولة في كل قطاع فكان قطاع الخدمات الاكثر نشاطا إذ تم تعويض 247 مشروع ممثلا نسبة 56% من إجمالي المشاريع المعوضة، يلي ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية حيث تم تعويض 88 مشروع ممثلا نسبة 20% من إجمالي المشاريع المعوضة يليه قطاع الفلاحة بـ 79 مشروع ممثلا نسبة 18% من إجمالي المشاريع المعوضة، وأخيرا قطاع الصناعة بـ 27 مشروع ممثلا نسبة 6 % من إجمالي المشاريع المعوضة، وهذا راجع لعدت أسباب منها:

- ✓ حجم المشاريع الممولة في هذا القطاع؛
- ✓ تعثر المشروعات الممثلة لهذا القطاع؛
- ✓ الفاصل الزمني الكبير بين الاجراءات الادارية المتعلقة بطلب التمويل وعملية التمويل الفعلية؛

ثانيا :قيمة التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013-2017)

قام صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الخمس سنوات الاخير بتعويض عدد من المشاريع المتعثرة كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (7-2): التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2017-2013)

البيان	***القيمة***
عدد التعويضات المقدمة	292 ملف
التكلفة الاجمالية للمشاريع	1027570113.51 دج
قيمة القروض الممنوحة (70%من التكلفة الاجمالية للمشاريع)	719299079.45 دج
قيمة التعويضات الممنوحة (70% من باقي القروض الغير مسددة)	503509355.62 دج
النسبة المتوسطة للتمويل	70%

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسات التي حققت تعثر وتم تعويض قروضها 292 مؤسسة حيث قدرت التكلفة الاجمالية للمشاريع المعوضة بـ 1027570113.51 دج، أما بالنسبة لقيمة القروض الممنوحة كانت 719299079.45 دج، أما القيمة المالية لـ 292 مؤسسة المعوضة كانت 503509355.62 دج والنسبة المتوسطة للتمويل 70% .

ثالثا: نسبة التعويضات الممنوحة خلال الخمس سنوات الاخيرة بالنسبة لإجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط

بعد حساب نسبة التعويضات الممنوحة خلال الخمس سنوات الاخيرة محل الدراسة (2013-2017) من إجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط نعرض النتائج على النحو التالي:

جدول رقم (2– 8):نسبة التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013–2015) من

إجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط

البيان	العدد
التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط إلى غاية 2017	441 تعويض
التعويضات الممنوحة خلال الخمس سنوات الاخيرة (2013 -2017)	292 تعويض
النسبة	%66

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة عدد إجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط إلى 2017 وعدد التعويضات الممنوحة خلا الخمس سنوات الاخيرة محل الدراسة إلى الشكل البياني الموالي:

شكل رقم (2– 4):نسبة التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط الى غاية 2013 والتعويضات

الممنوحة خلال الفترة (2013–2017) من إجمالي التعويضات الممنوحة

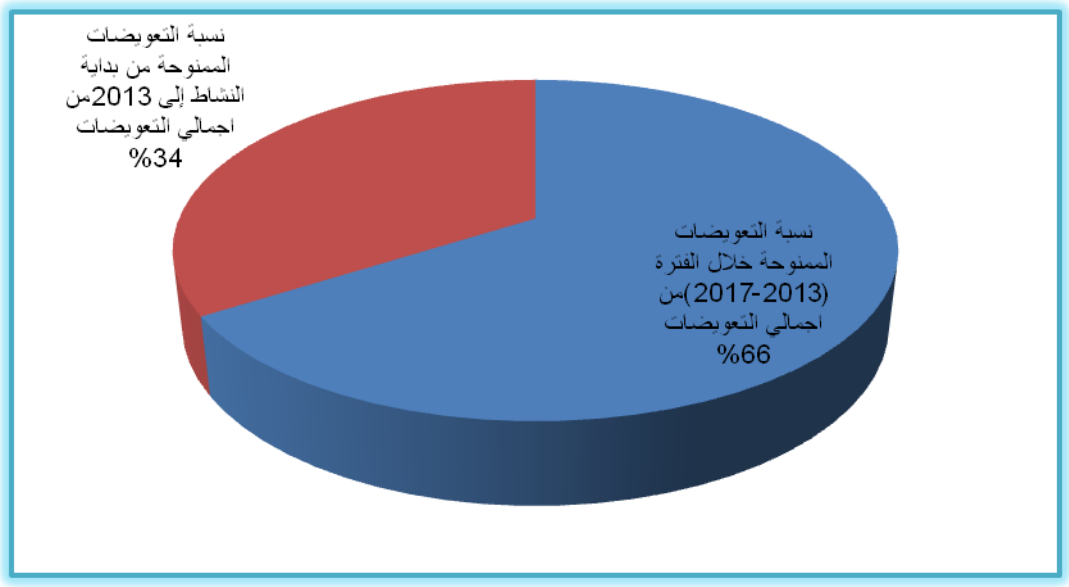

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

من خلا الجدول والشكل نلاحظ أنه خلال الخمس سنوات الاخيرة قام الصندوق بتعويض 292 مشروع ممثلتا نسبة 66% من إجمال التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط إلى غاية 2017 والمقدرة بـ441 مشروع وهي نسبة معتبرة من الحصيلة الاجمالية للنشاط .

رابعا: عدد المؤسسات وقيمة الاستفادة من التعويض خلال الفترة (2013-2017) سنويا

وهذا وفق الجدول التالي:

جدول رقم (9-2): عدد المؤسسات وقيمة الاستفادة من التعويض خلال الفترة (2013-2015)

السنوات	المؤسسات	قيمة الاستفادة
2013	95	155213948.86 دج
2014	48	94773295.88 دج
2015	65	110609966.17 دج
2016	73	118092308.10 دج
2017	11	24819836.61 دج

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المؤسسات المتحصله على تعويض خلال الخمس سنوات الأخيرة على التوالي في تذبذب من سنة إلى أخرى ففي سنة 2013 كان عدد المؤسسات 95 مؤسسة بقيمة تعويض تقدر بـ 155213948.86 دج، ثم أصبح العدد يساوي 49 مؤسسة في سنة 2014 بقيمة تعويض للقروض تقدر بـ 94773295.88 دج مسجلا انخفاضا معتبرا، وفي سنة 2015 كان عدد المؤسسات المتحصله على تعويض يساوي 65 مؤسسة بقيمة تعويض تقدر بـ 110609966.17 دج وفي سنة 2016 كان العدد 73 مؤسسة بقيمة تعويض تقدر بـ 118092308.10 دج ،وفي السنة الاخيرة 2017 كان 11 مؤسسة بقيمة تعويض تقدر بـ 24819836.61 دج، وذلك راجع لعدة أسباب نذكر منها:

- ✓ تداخل المشاريع من حيث المدة الزمنية وذلك من خلال الإعفاءات الممنوحة للمشاريع الممولة عن طريق وكالة دعم تشغيل الشباب المقدرة بـ 3 سنوات، بالاظافة الى ثلاث أقساط غير مسددة ليحق للبنك تحويل ملف المؤسسة للصندوق؛
- ✓ التأخر في تحويل الملفات من البنك؛
- ✓ إجراءات دراسة ملف التعويض على مستوى الصندوق و اتخاذ قرار التعويض؛
- ✓ إجراءات تحويل الملف من المندوبية الى المديرية العامة غير محددة بالوقت؛
- ✓ الطول في المدة التي يتم فيها دراسة الملف من أجل التعويض وتكون العملية على مستوى الادارة العامة للصندوق.

خامسا: توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط والتمثيل البياني لنسب التوزيع خلال الفترة (2013 -2017)

سيتم عرض توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط والتمثيل البياني لنسب التوزيع على النحو التالي:

جدول رقم (10-2) توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط

خلال الفترة (2013-2017):

قطاع النشاط	العدد	النسبة
الخدمات	152	%52
البناء والأشغال العمومية	66	%23
فلاحة	49	%17
صناعة	25	%8

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من أجل التوضيح أكثر قمنا بترجمة نسبة كل قطاع إلى الشكل البياني الموالي:

الشكل رقم (2 –5): التمثيل البياني لنسب توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض

حسب قطاع النشاط خلال الفترة (2013–2015)

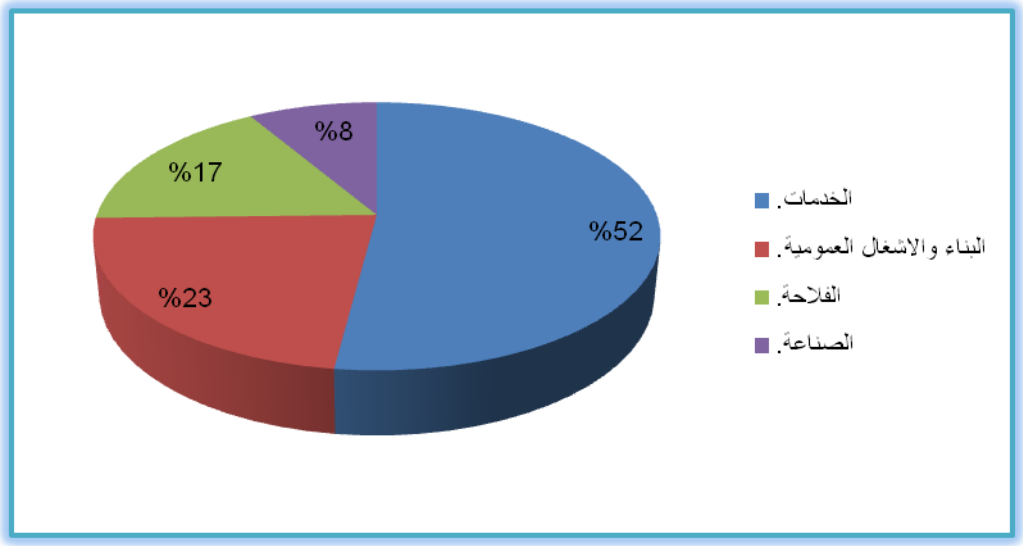

المصدر: من انجاز الباحث اعتمادا على المعطيات السابقة

نلاحظ من خلال الجدول والشكل البياني أن القطاعات الممثلة للمشاريع التي تم التعويض فيها عن طريق صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الفترة (2013-2017)تتوزع حسب القطاعات التالية:

- ✓ قطاع الخدمات؛
- ✓ قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- ✓ قطاع الفلاحة؛
- ✓ قطاع الصناعة.

حيث اختلف عدد المشاريع الممولة في كل قطاع فكان قطاع الخدمات الاكثر نشاطا إذ تم تعويض 152 مشروع ممثلا نسبة 52% من إجمالي المشاريع المعوضة ،يلي ذلك قطاع البناء و الاشغال العمومية حيث تم تعويض 66 مشروع ممثلا نسبة 23% من إجمالي المشاريع المعوضة يليه قطاع الفلاحة بـ 49 مشروع ممثلا نسبة 17% من إجمالي المشاريع المعوضة، وأخيرا قطاع الصناعة بـ 25 مشروع ممثلا نسبة 8 % من إجمالي المشاريع المعوضة، وهذا راجع لعدت أسباب منها:

- ✓ حجم المشاريع الممولة في هذا القطاع؛
- ✓ تعثر المشروعات الممثلة لهذا القطاع؛
- ✓ الفاصل الزمني الكبير بين الاجراءات الادارية المتعلقة بطلب التمويل وعملية التمويل الفعلية.

سادسا : البنوك الممولة للمشاريع المضمونة من طرف الصندوق لولاية ورقلة

على مستوى ولاية ورقلة تعددت البنوك الممولة للمشاريع التي تم فيها ضمان القرض عبر الصندوق وهي على النحو التالي:

جدول رقم (11-2): البنوك الممولة للمشاريع المضمونة من طرف الصندوق لولاية ورقلة

خلال الفترة (2013-2017)

البنك	BEA	BADR	BNA	BDL	CPA
عدد المشاريع	79	76	69	53	15

المصدر: من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من خلال الجدول نلاحظ أن المشاريع التي ضمنها صندوق ضمان القروض في ولاية ورقلة كان منها 79 مشروع عن طريق BEA و 76 مشروع عن طريق BADR و 69 مشروع عن طريق BNA و 53 مشروع عن طريق BDL و 15 مشروع عن طريق CPA.

الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية صندوق (FCMGR-CJP) مندوبية ورقلة

خلال القيام بالدراسة الميدانية لصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب على مستوى ولاية ورقلة عن طريق المندوبية الممثلة للصندوق والمقابلة الشخصية للمسئول الاول على مستوى المندوبية اتضحت العديد من المعوقات التي تواجه إستراتيجية الصندوق سواء على المستوى الوطني أو المستوى المحلي وسيتم طرح هذه المعوقات على النحو التالي:

أولا: المعوقات المتعلقة بالفئة المستهدفة

تعتبر الفئة المستهدفة التي تتمثل في الشباب المقاول الركيزة الاساسية لهذه العملية لذلك أي خلل على مستوى هذه الفئة من شأنه التأثير على سياسة الصندوق ونذكر منها:

- ✓ عدم التحكم في آليات التسيير (بالنسبة للمشروع)؛
- ✓ عدم المعرفة الجيدة للسوق؛
- ✓ صعوبة التسويق و إيجاد السوق الأنسب؛
- ✓ الطريقة المتبعة في منح التمويل (القرض)؛

- ✓ العراقيل الإدارية المختلفة والبطء في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل خاصة المعاملات التي تجمع بين البنك الممول والوكالة والمستفيد؛
- ✓ عدم توفر الجوانب الشخصية للمقاول في أغلب الأحيان عند التمويل؛
- ✓ ترجيح النشاط التجاري والخدمي على حساب الاستثمار المنتج كالفلاحة والصناعة؛
- ✓ طلب التمويل لا يكون في الغالب على أسس مدروسة.

ثانيا: المعوقات المتعلقة بالصندوق

توجد العديد من المعوقات المتعلقة بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع كونه محور العلاقة بين الوكالة والبنك والشباب المقاول.

- ✓ الصندوق لا يختار عملائه لأن قرار التمويل لا يتخذ على مستوى الصندوق؛
- ✓ الجوانب الشخصية للمقاول لا تأخذ بعين الاعتبار من طرف الهيئة المانحة؛
- ✓ القرارات المتعلقة بنشاط مندوبية الصندوق لا تؤخذ على مستوى المندوبية؛
- ✓ كثرة التعديلات في القوانين و النصوص التشريعية؛
- ✓ ارتباط التمويل في الجزائر بالبنوك العمومية، لتركيزها على الأنشطة الأسرع والأكثر ربحية؛
- ✓ غياب البنوك الخاصة التي تشجع التنافس في مجال التمويل مما يلغي الجانب التحفيزي لمنح مثل هذه القروض.

الفرع الرابع : دراسة مؤسسة (x) المستفيدة من التعويض عن طريق صندوق (FCMGR-CJP) سنة 2015 حالة تعثر.

سيتم في هذا الجزء عرض لمشروع تم تمويله عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب باعتباره مساهما في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع ،لكن المشروع حقق تعثر في مسيرته وقدم البنك ملف قرضه للصندوق من أجل المطالبة بتعويض قرضه.

وقد تم التعويض الفعلي للقرض عن طريق صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد اكمال الشروط والقيام بالإجراءات اللازمة من أجل ذلك.

وفي ما يلي المعلومات المتعلقة بالمشروع وعملية التعويض:

أولا: معلومات عامة حول المؤسسة

1 –عرض المؤسسة:

- ✓ الطبيعة: ذات الشخص الوحيد؛

- ✓ عنوان المشروع: نجارة الخشب؛
- ✓ تقديم المسير: إن مالك المؤسسة هو المسير الوحيد لها؛
- ✓ تقديم المشروع: يتعلق الأمر بإنشاء مشروع متمثل في ورشة لنجارة الخشب؛
- ✓ رقم الملف: 3175؛
- ✓ تاريخ وضع الملف على مستوى ANSEJ: 2005/06/13؛
- ✓ تاريخ التمويل عن طريق ANSEJ: 2006/11/12؛
- ✓ تاريخ المساهمة في الصندوق: 2006/09/12؛
- ✓ تاريخ التعويض: 2015/04/23.

ملاحظة: المشروع توقف عن النشاط بعد عملية تعويض ديونه من طرف الصندوق.

2- الهيكل التمويلي للمؤسسة:

والجدول الموالي يعرض الهيكل التمويلي للمؤسسة

جدول رقم (12-2): الهيكل التمويلي لمؤسسة(x)

البيان	المبالغ
قيمة المشروع	1652229.04 دج
قيمة القرض	1156560.33 دج
نسبة الضمان	%70

المصدر :من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من خلال الجدول نلاحظ أن القيمة الإجمالية للمشروع تتمثل في 1652229.04 دج، وقيمة القرض تساوي 1156560.33 دج، حيث تمثل قيمة القرض الممنوح عن طريق الوكالة لصاحب المشروع نسبة 70% من قيمة القرض.

ثانيا: الدراسة المالية

عند تقديم البنك ملف المؤسسة من أجل طلب تعوض للقرض الغير مسدد يتم إرفاق الملف الخاص بالمؤسسة بالدراسة المالية للمؤسسة وفق مخرجات الجداول التالية:

جدول رقم (13-2): هيكل الاستثمار

(D.1) Structure de l'investissement

Rubrique	*Cout*	*Cout TOTAL*
Frais de la location	**0.00**	**0.00**
Frais préliminaires	**52229.04**	**52229.04**
Cotisation fonds de garantie	**12229.04**	/
Assurances	**35000.00**	/
Autres frais	**5000.00**	/
Equipements de production	**1600000.00**	**1600000.00**
Equipements locaux	**0.00**	/
Equipements importes	**1600000.00**	/
Cheptel	**0.00**	**0.00**
Matériels roulants	**0.00**	**0.00**
Aménagements	**0.00**	**0.00**
Outillages	**0.00**	**0.00**
Mobilier de bureau	**0.00**	**0.00**
Matériels informatiques	**0.00**	**0.00**
Droit de douanes et taxes	**0.00**	**0.00**
Autres impôts taxes	**0.00**	**0.00**
Frais d'installation	**0.00**	**0.00**
Frais de transport	**0.00**	/
Montage et essais	**0.00**	/
Fonds de roulement	**0.00**	**0.00**
Autres 1	**0.00**	**0.00**
Autres 2	**0.00**	**0.00**
TOTAL	***1652229.04***	***1652229.04***

المصدر :من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض منذوبية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة الاجمالية للمشروع تقدر بـ 1652229.04 دج تدخل ضمنها:

النفقات الأولية: 52229.04 دج متمثلة في العناصر التالية :

- ✓ المساهمة في صندوق ضمان القروض : 12229.04 دج ؛

- ✓ تأمينات : 35000.00 دج ؛
- ✓ مصاريف أخرى : 5000.00 دج؛

معدات الإنتاج : 1600000.00 دج تنقسم إلى:

- ✓ المعدات المستوردة: 1600000.00دج؛
- ✓ معدات محلية: 0.00 دج؛

بالإضافة الى المصاريف التالية:

- ✓ الأدوات والمعدات؛
- ✓ اثاث المكتب؛
- ✓ أجهزة الكمبيوتر؛
- ✓ الرسوم الجمركية والضرائب؛
- ✓ ضرائب اخرى؛
- ✓ تكاليف النقل؛
- ✓ الدراسة والاختبارات؛
- ✓ رأس المال العامل.

وكما هو ملاحظ فان قيمة المساهمة في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع تدخل ضمن المصاريف الاعدادية للمشروع على عكس ما كان مطبقا من قبل وذلك لتفادي عدم التزام صاحب المشروع بدفع المساهمة في الصندوق.

جدول رقم (14-2): هيكل التمويل

(D.2) Structure de Financement

Rubrique	***Toux participe***	***Montant***
Apport personnel	**10%**	**165222.90**
Numeranes		**165222.90**
Nature		/
PNR Classique	**20%**	**330445.81**
PNR LO		**0.00**
PNR VA		**0.00**
Crédit bancaire	**70%**	**1156560.33**
TOTAL	***100%***	***1652229.04***

المصدر :من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

نلاحظ من خلال الجدول أن هيكل التمويل الخاص بالمؤسسة ينقسم إلى ثلاث أجزاء كما يلي:

- ✓ Apport personnel: 10% من تكلفة الاستثمار تقدر بـ 165222.90 دج؛
- ✓ PNR Classique: 20% من تكلفة الاستثمار بـ 330445.81 دج؛
- ✓ Crédit bancaire: 70% من تكلفة الاستثمار تقدر بـ 1156560.33 دج.

جدول رقم (2 –15): جدول إطفاء الائتمان المصرفي

(D.2) Tableau d'amortissement du crédit bancaire

Montan du crédit	**1156560.33**
Durée du crédit	**5.00**
Taux d'intérêt bancaire	**6.25%**
Taux de bonification	**100%**
Taux d'intérêt réel	**0.00%**

Rubrique	**Année 1**	**Année 2**	**Année 3**	**Année 4**	**Année 5**			**Année 8**
Principal	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**231312.066**	**231312.066**	**231312.066**	**231312.066**	**231312.066**
Reste à rembourser (encoure)	**1156560.33**	**1156560.33**	**1156560.33**	**1156560.33**	**874368.90**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
Intérêt bancaire			**68541.70**	**68541.70**	**54833.36**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
Intérêt bancaire bonifie a payer			**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
Cotisation au FG	**3838.34**	**3838.34**	**3838.34**	**3838.34**	**3070.67**	**0.00**	**0.00**	**0.00**
Cotisation a versé	**12229.04**							

المصدر :من انجاز الباحث بالاعتماد على صندوق ضمان القروض مندوبية ورقلة

من خلال الجدول نلاحظ أن مدة القرض هي 5 سنوات حيث توقف العميل عن التسديد في السنة الخامسة من القرض –احتساب سنوات الاعفاء الثلاثة –حيث :

- ✓ قدرت قيمة التعويض بـ 874368.90 دج

المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة

سنحاول من خلال هذا المطلب تقديم تفسير لأهم النتائج التطبيقية التي تم عرضها في المطلب السابق واستخلاص أهم الاستنتاجات التي من خلالها سيتم معالجة الإشكالية واختبار مدى صحة الفرضيات بالاعتماد على الجداول والأشكال البيانية التي تم عرضها في المطلب السابق.

الفرع الأول: نتيجة المقابلة

من خلال نتيجة المقابلة والإجابات عن مختلف الأسئلة المطروحة وكما جاء في تصريح المندوب الرئيسي لصندوق الضمان حول الموضوع المدروس كما تم عرضه سابقا نستنتج أن:

- ✓ المشاريع المتعثرة بالنسبة للصندوق هي المشاريع التي لم تسدد ثلاث أقساط متتالية للقرض بمعنى أنها تتمثل في المشاريع التي تعاني من تعثر مالي؛
- ✓ حوالي 25% من المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب حققت تعثر وهي نسبة معتبرة من إجمالي المشاريع الممولة في إطار الوكالة مبرزتا أهمية الصندوق؛
- ✓ لا توجد تسهيلات معينة خاصة بالمشاريع المتعثرة كل المشاريع تعامل على حد سواء.

الفرع الثاني: الإحصائيات المتعلقة بصندوق(FCMGR-CJP)منذ نشأته إلى غاية 2017

أولا :تقييم حصيلة الانجازات المقدمة من طرف الصندوق منذ نشأته الى 2017

1 –الوضعية العامة للضمانات:

قام صندوق ضمان القروض منذ نشأته إلى غاية ديسمبر 2017 بالضمان في 4971 ضمان مالي للقروض لصالح أصحاب المشاريع، والنسبة التي يمثلها من اجمالي طالبي التمويل لا يوجد للصندوق فيه اي دخل حيث ان المشاريع التي تحتويه تم اتخاذ قرار تمويلها على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، وعليه يمكن القول أن:

- ✓ المساهمة في الصندوق إجباري لجميع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة؛
- ✓ يتم تعويض القروض في حالة التعثر بنسبة ضمان 70%.

2 –توزيع المؤسسات التي تم تمويلها عن طريق ضمان قروضها حسب قطاع النشاط:

إن قطاع الخدمات هو الأكثر نشاطا، حيث يتصدر قطاع الخدمات القائمة ب 2934 مشروع أي بنسبة 59% من إجمالي المشاريع، وهذا راجع إلى عدة عوامل منها:

- ✓ احتياج ونقص سكان المنطقة لمثل هذا النوع من القطاعات؛
- ✓ قيمة القروض في حد ذاتها؛
- ✓ الميول الشخصي لطالب القرض؛
- ✓ تناسب قيمة القرض مع هذا النوع من النشاط؛

في حين أن قطاع البناء والأشغال العمومية ب 894 مشروع أي بنسبة 18% ويليه قطاع الفلاحة ب 845 مشروع أي بنسبة 17 % ثم أخيرا الصناعة ب 298 مشروع أي بنسبة 06% ،وهذا راجع إلى :

- ✓ هذه القطاعات تحظى باهتمام اقل من طرف الشباب؛
- ✓ هذا النوع من النشاطات يتطلب نوع من التكوين والخبرة .

وهذا بدوره يطرح تساؤلا حول دور الصندوق في توجيه أصحاب المشاريع نحو قطاعات تتوافق مع الاحتياجات الوطنية والمساهمة في الرفع من الإنتاج الوطني وتنويع الإنتاج الصناعي و الفلاحي وبالتالي الرفع من نسبة الصادرات خارج المحروقات.

ثانيا: قيمة التعويضات الممنوحة خلال الفترة (2013-2017)

إن عدد المؤسسات التي حققت تعثر وتم تعويض قروضها خلال هذه الفترة 292 مؤسسة حيث قدرت التكلفة الاجمالية للمشاريع المعوضة بـ 1027570113.51 دج، أما بالنسبة لقيمة القروض الممنوحة كانت 719299079.45 دج، وبناءا على تصريح المسؤول الاول على مستوى مندوبية ورقلة أنها تمثل نسبة 25% من المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هذا ما يؤكد قيام الصندوق بدوره الاساسي الذي انشأ من اجله والمتمثل في كونه مكمل لنشاط الوكالة من خلال ضمان قروض مشاريعها.

أما القيمة المالية لـ 292 مؤسسة متعثرة تم تعويض قروضها كانت 503509355.62 دج تم دفعها بالكامل لأصحاب المشاريع دون أي مشكلة في تغطية هذا المبلغ وهذا ما يؤكد سلامة الوضع المالي للصندوق.

ثالثا: نسبة التعويضات الممنوحة خلال الخمس سنوات الاخيرة بالنسبة لإجمالي التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط

قام صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الخمس سنوات بتعويض 292 مشروع ممثلتا نسبة 66% من إجمال التعويضات الممنوحة منذ بداية النشاط إلى غاية

2017 والمقدرة بـ441 مشروع لتبقى نسبة 34% موزعة على بقية السنوات من بداية النشاط إلى غاية سنة 2013 وهي نسبة معتبرة من الحصيلة الاجمالية للنشاط حيث ان أكثر من نصف إجمالي التعويضات خلال فترة النشاط تم تعويضه خلال الخمس سنوات الاخيرة وذلك راجع لعدت أسباب نذكر منها:

- ✓ التعديل الاخير الذي تم فيه إعتبار قيمة المساهمة في الصندوق من قبل صاحب المشروع الممول عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضمن التكلفة الاجمالية للإستثمار وهذا ما أدى إلى الدفع الحقيقي وفي الوقت المناسب للإشتراكات مما يجعل وضعية أصحاب المشاريع سانحة للتعويض بحكم إتمام إجراءات دفع قيمة المساهمة في الصندوق؛
- ✓ التعديل بخصوص الفترة المسموح خلالها للبنك المطالبة بتعويض القرض المتعلق بالمشروع المتعثر مما ادى إلى الانضباط في الاجراءات المتعلقة بالتعويض من أجل المحافظة على حق البنك في التعويض لأنه بعد التعديل الاخير تم حصر المدة المسموح فيها المطالبة بالتعويض لتنتهي بانتهاء مدة القرض، وهو ما يعكس تحقيق الاهداف التي جاء بها التعديل الاخير في مرسوم 03-290.

رابعا: عدد المؤسسات وقيمة الاستفادة من التعويض خلال الفترة (2013-2017)

إن عدد المؤسسات خلال الخمس سنوات الأخيرة على التوالي في تذبذب و هذا راجع إلى الفترة الزمنية التي يجب على البنك انتظارها للمطالبة بتعويض على قروض المشاريع المتعثرة ويمكن القول أن المؤسسات التي تم التعويض فيها لم يكن تعثرها في هذه الفترة بل كان في وقت سابق وهذا من ما يجعل الصندوق لا يتدارك المشاريع في حين تعثرها بل بعد مدة زمنية قد يتفاقم الأمر فيها مما يؤدي إلى توقف النشاط نهائيا وهذا ما يجعل عمل الصندوق تعويض للبنوك أكثر منه إنقاذ للمشاريع، وذلك راجع لعدة أسباب منها:

- ✓ التزام الصندوق بالفترة المحددة للتعويض؛
- ✓ التأخر في تحويل ملفات المشاريع المتعثرة من البنك للصندوق.

خامسا: توزيع المؤسسات المستفيدة من التعويض حسب قطاع النشاط والتمثيل البياني لنسب التوزيع خلال الفترة (2013 -2017)

بالرجوع إلى تقسيم المؤسسات المستفيدة من التعويضات لقروضها عن طريق صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع بعد تسجيلها تعثرا حسب قطاعات النشاط نرى أن قطاع الخدمات يحوي أكبر عدد من المؤسسات بنسبة 52% وبعد المقابلة مع المسؤول المباشر لمندوبية ورقلة وجدنا أن أغلبهم حصل على تمويل لنشاط النقل ،أما بالنسبة لقطاع البناء و الاشغال العمومية فكان بنسبة 23% .

بينما القطاعات المنتجة كالفلاحة لم تحظى سوى بنسبة 17% أما فيما يخص الصناعة فكانت بنسبة 8% ،وهذا راجع لأحجام المشاريع الممولة على مستوى الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب والتي لا علاقة للصندوق في تحديد قطاعها وهذا ما يستدعي إعادة النظر لكي يكون للصندوق دور في توجيه العملية التمويلية، وهذا ما يعكس أحد أهداف الصندوق والذي هو أن يضمن الصندوق القروض الممنوحة لمختلف المشاريع باختلاف طبيعتها بعد حصولهم على موافقة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

وعليه نستنتج أن قطاع الخدمات يشهد تعثرا أكثر من بقية القطاعات وهذا ما يستوجب مراجعة توجيهات الدعم بين مختلف القطاعات من قبل متخذي قرار التمويل.

سادسا: البنوك الممولة للمشاريع المضمونة من طرف الصندوق لولاية ورقلة

بالرجوع إلى البنوك الممولة للمؤسسات المستفيدة نجدها على النحو التالي :

- ✓ البنك الخارجي الجزائري؛
- ✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية؛
- ✓ البنك الوطني الجزائري؛
- ✓ بنك التنمية المحلية؛
- ✓ القرض الشعبي الجزائري.

ومنه يمكن القول إن البنوك التي استجابت للتقنية تبقى البنوك العمومية فقط لذلك لابد من اعادة النظر في تدخل الصندوق لتوجيه المشاريع ولما لا تشمل جميع البنوك ومختلف أنواع التمويل.

رأينا كذلك تفاوتا في عدد المشاريع بالنسبة لكل بنك من البنوك المذكورة أعلاه حيث كان نصيب BEA وBADR و BNA ، متقاربا لكن على عكس ذلك ومقارنة بالبنوك السابقة الذكر فإن المشاريع التي دخلت تحت تمول BDL و CPA كانت أقل بكثير وهذا الفارق في عدد المشاريع الممولة بين البنوك راجع لعدة اسباب منها :

- ✓ الاجراءات الادارية المختلفة من بنك لآخر؛
- ✓ الامتيازات والتسهيلات المقدمة من البنوك؛
- ✓ تعقيد الاجراءات المتعلقة بالمعيل في بعض البنوك.

حيث ثبت لنا أن الصندوق ليس له دور في اختيار البنوك فهو يستقبل الملفات من جميع البنوك الممولة للمشاريع عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ولهذا لابد من إعادة النظر في هذه النقطة.

الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع (مندوبية ورقلة)

إن الآلية المتبعة من طرف الصندوق لتعويض قروض المشاريع المتعثرة هي ضمان لحقوق البنوك الممولة لهذه المشاريع أي أن الصندوق يتدخل بعد منح القرض أما تدخله قبل منح القرض يبقى إجراء إداري مفروض على الأطراف الثلاثة البنك والمستثمر والصندوق لكن تبقى عدت عوائق تحول دون ذلك لعل أهمها:

- ✓ ليس بالضرورة أن كل مشروع ممول عن طريق الصندوق سيتم تعويضه في حالة التعثر؛
- ✓ تقييد البنك بفترة القرض من اجل التعويض؛
- ✓ توقف معظم المشاريع قبل الاستفادة من تعويض الصندوق.

إما بالنسبة الى المساهمة في الصندوق كانت تشكل عبئ على صاحب المشروع لكن مؤخرا وبعد التعديل الاخير يتم احتسابها ضمن تكلفة المشاريع وذلك من اجل تخفيف ضغط الأعباء على أصحاب المشاريع.

الفرع الرابع: دراسة مؤسسة (x) المستفيدة من التعويض عن طريق صندوق ضمان القروض سنة 2015 حالة تعثر.

إن المؤسسة محل الدراسة كانت قد تحصلت على تمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بتاريخ 2006/11/12 .

وكان تاريخ الاشتراك في الصندوق 2006/09/12 وهذا ما يدل على أن الاشتراك في الصندوق إجراء قبل الحصول على التمويل عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

فالصندوق يعتبر حلا لتعويض مستحقات البنك في حالة التعثر ويعتبر تكاليف إضافية بالنسبة لصاحب المشروع في حالة نجاحه ، بالرغم من إدخالها حسب التعديل الأخير ضمن تكاليف الإجمالية للمشروع .

أما بخصوص نسبة الضمان فهي ثابتة 70% بالنسبة لجميع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب.

بالنسبة لهذه المؤسسة الممولة عن طريق ضمان قرضها من طرف صندوق الضمان قد توقف نشاطها نهائيا بعد أن تعثرت ماليا بالرغم من تدخل الصندوق في التعويض الفعلي لمبلغ القرض لصالح البنك وهذا تثمين لكلامنا أن الفترة التي يتم فيها تعويض المؤسسة تعتبر طويلة نسبيا من ما يجعل تدارك الصندوق للمشروع قبل توقفه أمر صعب فهو يعوض البنك أكثر منه دفع لاستمرارية المشروع.

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية التي أجريت على صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع مندوبية ورقلة، عن طريق جمع إحصائيات الضمانات بالصندوق خلال الفترة الممتدة من(2013-2017)وتحليلها وتفسيرها تبين لنا إن ضمان القروض هو أحد الحلول الفعالة في تسهيل عملية تمويل المشاريع المتعثرة عن طريق القروض البنكية والتخفيف من الأعباء المترتبة على ضمانات القروض التي تنجم على عملية التمويل عن طريق القروض البنكية ،إلا إن هذه النسب تبقى ضعيفة مقارنة بما هو مطلوب منها .

الخاتمة

الخاتمة

لقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في تسهيل عملية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر عن طريق القروض البنكية وهذا من خلال محاولة معرفة واقع تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر.

حيث تم التطرق في هذه الدراسة إلى صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع، ودوره في تسهيل عملية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر كما حاولنا تحليل العلاقة بينهما من خلال الإجابة على الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع في عملية تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر؟

1. نتائج اختبار الفرضيات.

وقد بينت الدراسة إن الصندوق في الجزائر يقوم بدوره في عملية تمويل المشاريع المتعثرة،وقام بوضع سياسة خاصة بضمان أخطار القروض بتعويض قروض المتعثرة منها، وفي الدراسة الميدانية توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج وفق اختبار الفروض كما يلي:

بالنسبة للفرضية الأولى التي تقول: تكمن أهمية التمويل بالنسبة للمشاريع المتعثرة في نجاح السياسة المتبعة للتمويل وهذا ما تم تأكيده في الجانب النظري للدراسة، حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تعويض القروض الغير مسددة للبنوك يمثل حافز للاستثمار وأيضا دافعا لمنح القروض؛
- ✓ المشاريع المتعثرة تمثل نسبة معتبرة من المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب.

بالنسبة للفرضية الثانية التي تقول: تبنت الجزائر العديد من الاجهزة والهياكل لدعم تمويل المشاريع المتعثرة وهو ما تم تأكيده حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ تدخل جميع المشاريع الممولة عن طريق الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ضمن الصندوق وتعوض في حالة تعثرها؛

- ✓ يمثل الصندوق أحد الهياكل التي تهدف إلى تغطية مبالغ الضمان التي طلبها البنك بنسبة 70%.

بالنسبة للفرضية الثالثة التي تقول: الصندوق غير قادر على حل إشكالية التمويل لكل المشاريع المتعثرة في الجزائر بل التي في مجاله فقط وهو ما تم إثباته حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ عمل الصندوق على حل إشكالية التمويل لجميع المشاريع التي تم إدراجها ضمن برنامج الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب؛
- ✓ يمثل الصندوق أحد آليات الوساطة المالية بين البنوك وأصحاب المشاريع المتعثرة؛
- ✓ واجه الصندوق عقبات بالنسبة للمشاريع المتعثرة التي هي في مجاله مما يجعله غير قادر على حل إشكالية التمويل لكل المشاريع.

بالنسبة للفرضية الرابعة التي تقول: للصندوق الفعالية الكافية لتمويل جميع المشاريع المتعثرة على مستوى ولاية ورقلة وهو ما تم تأكيده حيث توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ كل المشاريع التي هي في مجاله قد تحصلت على تمويل عن طريق ضمان الصندوق لقروضها؛
- ✓ البنوك العمومية الخمسة التي تقوم بتمويل المشاريع التي هي في إطار الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب تعتبر الاشتراك في الصندوق ضمانا للقرض بدلا من الضمانات العينية.

2. توصيات الدراسة:

لقد توصلت هذه الدراسة إلى تقديم مجموعة من التوصيات والمقترحات لفائدة المسئولين والقائمين على مؤسسات الضمان والتي تهدف إلى تحسين ودعم الإجراءات المتخذة لضمان قروض التمويل بالنسبة للمشاريع المتعثرة أو المشاريع بصفة عامة وتتمثل فيما يلي:

- لابد من استحداث مراسيم جديدة توسع نطاق عمل الصندوق؛
- استحداث آليات جديدة خاصة بالمشاريع المتعثرة؛
- الاستفادة من التجارب الدولية والعربية الرائدة في مجال صناديق ضمان القروض وتبني أفضل الوسائل والأدوات التي أثبتت فعاليتها وبالأخص في الدول ذات هيكل اقتصادي شبيه بالجزائر؛
- ادماج صناديق ضمان القروض في توجيه السياسة الائتمانية في البنوك إتجاه قطاعات اقتصادية معينة وهامة مثل الزراعة؛

- على صندوق ضمان القروض أو أي مؤسسة ضمان أخرى مراعاة مخاطر العميل في احتساب نسبة المشاركة في المخاطر مع البنك.

3. آفاق ونقاط بحثية مستقبلية:

وفي النهاية ،نجد أن البحث مازال مفتوحا بكل الجوانب المختلفة للموضوع ،وبذلك نختتم دراستنا ببعض النقاط البحثية التي قدمنها على شكل مواضيع بحث نأمل أن تكون دراسات في المستقبل على النحو التالي:

- صناديق ضمان القروض وإشكالية التعامل مع البنوك؛
- العلاقة بين صناديق ضمان القروض في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا :باللغة العربية

الكتب:

1. ابو الفتوح يحي عبد الغني،دراسات جدوى المشروعات،الدار الجامعية الجديدة، الاسكندرية مصر2003.
2. حمزة الشيخي، وآخرون، الادارة المالية الحديثة، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان،الطبعة الاولى 1998.
3. حمزة محمود الزبيدي، ادارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، دار الورق، عمان، 2001.
4. طاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
5. عبد الغفار حنفي، اساسيات التمويل و الادارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر2007.
6. عبد المنعم السيد علي و نزار الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار حامد للنشر والتوزيع عمان الأردن 2004.
7. فيصل القرعان، دورة حياة المشروع و ادارتها، الادلة التدريبية، مؤسسة ANERA، 1968.
8. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي ومداخله، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية للطباعة والنشر الإسكندرية مصر، 2001.
9. مصطفى رشدي شيحة، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 1999.
10. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف الإسكندرية، مصر 1998.

<u>الرسائل الجامعية</u>:

11. محمد إبراهيم أحمد أبو حمديه، أسباب التأخير في المشاريع الإنشائية في بلدية الخليل، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا والبحث العلمي قسم ادارة الاعمال، جامعة الخليل، 2014.
12. أسامة النجار، دور مؤسسات ضمان القروض في تعزيز قاعدة الائتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في فلسطين، اطروحة دكتورا، جامعة فلسطين، نوفمبر 2008.

13. بن حميدة فتيحة، القروض المصغرة ودورها في التشغيل بالجزائر دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (فرع ورقلة) للفترة 2009-2014، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2015.

14. دراجي كريمو، دور صندوق ضمان القروض في دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاقتصاد، غير منشورة، جامعة الجزائر ، 2006/2005.

15. سامية عزيز، المؤسسات الصغيرة وتنمية المجتمع المحلي مذكرة لنيل شهادة الماجستير علم اجتماع التنمية،غير منشورة، 2005/2004.

16. صبرينة قبي، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من القدرة الائتمانية الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة صندوق ضمان القروض وكالة ورقة للفترة2004-2015، مذكرة لنيل شهادة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2015/2014.

وثائق التظاهرات العلمية:

17. د.م.فيصل الفديع الشريف، ورقة عمل مقدمة الى ندوة ادارة المشاريع الحكومية التي نظمها معهد الادارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية، 13 نوفمبر 2012.

18. نجلاء بحر، دور مؤسسات ضمان المخاطر في دعم وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي ملتقى اتحاد المصارف العربية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في الوطن العربي، شرم الشيخ، مصر، 27-29 مارس 2014.

19. غقال الياس, واخرون، دور صندوق ضمان القروض في انشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر الملتقى الوطني حول : واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، يومي 05_2013/05/06.

الجرائد والمجلات العامة:

20. الجريدة الرسمية، العدد 42، المرسوم التنفيذي 98-200، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 14 جوان 1998.

21. الجريدة الرسمية العدد 42، المرسوم التنفيذي رقم 200 – 190، المؤرخ في 11 جويلية 2000، الصادر في 16 جويلية 2000.

22. الجريدة الرسمية، العدد 33، المرسوم التنفيذي 03-290، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر في 16 جوان 2015.

23. د.بشار حكمت ملكاوي، انقاذ المشروعات التجارية المتعثرة وفق مشروع قانون اعادة الهيكلة المالية والافلاس الإماراتي، مجلة عجمان للدراسات والبحوث، المجلد الرابع عشر، العدد الاول 2015.

24. محسن عواطف، دور صندوق ضمان القروض في الرفع من الملاءة الائتمانية للمؤسسات الصغيرة (دراسة حالة الصندوق الجهوي لولاية ورقلة)خلال الفترة (2015/2004)، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 2017/06.

منشورات:

25. منشورات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات أوت 2002.

ثانيا :باللغة الاجنبية

26. Bride .M , Michailof .S , pratique d'analyse de projet evaluation et choix des projet d'investissement economic a paris , France , 1995 .

27. A . Ben Hatima ,pratique de Technique bancaire ,Edition DAHLEB ,1997.

28. Christian Cazaulon et Gramacid et Gérard Massard, « Management de projet ,technique» Elipes édition Marketing, PARIS, 1997.

29. Fonds structurels – FEDER fonds de cohésion et ISPA, l'analyse couts - a vantages des projects d'investissement, unité chargée l'évaluation DG politique regional commission européenne, 2003.

30. NarjessBoubakri،Imedchkir، yoserGadhoum، Maher kooli، Les principes de la finance d,entreprise , gaetanmorin éditeur , Canada , 2005.

ثالثا :مواقع الإنترنت

31. www.luedld.net/ memoire_imrad.pdf

الملاحق

الملحق رقم(1): شهادة المساهمة في الصندوق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE
MINISTERE DU TRAVAIL, DE L'EMPLOI ET DE LA SECURITE SOCIALE

Fonds de Caution Mutuelle
de Garantie Risques/Crédits
Jeunes Promoteurs

صندوق الكفالة المشتركة
لضمان أخطار القروض
الممنوح إياها الشباب

CONTRAT D'ADHESION
N° 3001140531 / 2014

CREATION

Entre : le Fonds de Caution Mutuelle de Garantie Risque Crédit Jeunes Promoteur crée par le décret exécutif n° 98-200 du 06 Juin 1998 modifié et complété, ci après dénommé « Fonds »représenté par

Monsieur Délégué Local auprès de : **BEN CHEIKH Abd elbasset**

Sis à : **OUARGLA**

D'une part
Et
Le soussigné
Nom : N° Dossier :
Prénom :
Adresse : .....
N° pièce d'identité : .....

Agissant en qualité (activité du souscripteur) :

Ci-après dénommé le souscripteur,
D'autre part

IL EST ARRETE ET CONVENU CE QUI SUIT :

Article 01 : Le souscripteur adhère au Fonds conformément l'article 7 du décret exécutif N°03-290 du 06 Septembre 2003.

Article 02 : Le taux de cotisation est fixé à 0,35 % annuellement sur le montant des sommes dues par souscripteur dans le cadre du prêt bancaire.

Article 03 : Le montant du crédit accordé par l'agence bancaire ....est de... DA
La durée du crédit est fixée à 8 années, dont 3 années de différé.

Article 04 : Le montant de la prime d'adhésion est fixé à ..... DA

Article 05 : Le souscripteur s'engage à verser le montant de la cotisation, après mobilisation du crédit bancaire par cheque de banque.

Article 06 : La garantie du « Fonds » prend effet à compter de la date de libération du crédit bancaire.

Article 07 : Le présent contrat prend effet à la date de sa signature.

Fait à Ouargla le:

Le délégué Local

Le Souscripteur. Lu et approuvé

الملحق رقم(2) : جداول الوضعية المالية

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
Ministère du Travail, de l'Emploi et de la Sécurité Sociale
وزارة العمل و التشغيل والضمان الاجتماعي

* Zone 2 : Zone normale (Activité prioritaire) *Mixte 2
* Zone 3 : Zone à promouvoir (Activité non prioritaire)
* Zone 4 : Zone à promouvoir (Activité prioritaire)

(D) ETUDE FINANCIERE

(D.1) Structure de l'investissement:

(en DA)

Rubrique	Coût	Coût TOTAL
Frais de la location	0.00	0.00
Frais préliminaires	52 229.04	52 229.04
Cotisation fonds de garantie	12 229.04	
Assurances	35 000.00	
Autres frais	5 000.00	
Equipements de production	1 600 000.00	1 600 000.00
Equipements locaux	0.00	
Equipements importés	1 600 000.00	
Cheptel	0.00	0.00
Materiels roulants	0.00	0.00
Aménagements	0.00	0.00
Outillages	0.00	0.00
Mobilier de bureau	0.00	0.00
Materiels informatiques	0.00	0.00
Droit de douanes et taxes	0.00	0.00
Autres impots et taxes	0.00	0.00
Frais d'installation	0.00	0.00
Frais de transport	0.00	
Montage et essais	0.00	
Fonds de roulement	0.00	0.00
Autres1	0.00	0.00
Autres2	0.00	0.00
TOTAL	1 652 229.04	1 652 229.04

N°Dossier :
Raison sociale
Gérant :
Activité :

Montant des équipements importés en DA	Cours de conversion relevé le		
	Montant Equip	Cours Devise en DA	Montant en DA
	0.00	0.00	0.00

(D.2) Structure de Financement:

Rubrique	Taux Particip	Montant
Apport personnel	10%	165 222.90
Numéraires		165 222.90
Nature		0.00
PNR Classique	20%	330 445.81
PNR JC		0.00
PNR JA		0.00
Crédit Bancaire	70%	1 156 560.33
TOTAL	100%	1 652 229.04

(D.3) Tableau d'amortissement du crédit Bancaire:

Montant du crédit	1 096 667.24
Durée du crédit	5.00
Taux d'intérêt bancaire	6.25%
Taux de bonification	100%
Taux d'intérêt réel	0.00%

Rubrique	ANNEE 1	ANNEE 2	ANNEE 3	ANNEE4	ANNEE 5			Année 8
Principal	0.00	0.00	0.00	219 333.45	219 333.45	219 333.45	219 333.45	219 333.45
Reste à rembourser (encours)	1 096 667.24	1 096 667.24	1 096 667.24	1 096 667.24	877 333.79	0.00	0.00	0.00
Intérêt Bancaire	0.00	68 541.70	68 541.70	68 541.70	54 833.36	0.00	0.00	0.00
Intérêt Bancaire bonifié à payer	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Cotisation au FG	3 838.34	3 838.34	3 838.34	3 838.34	3 070.67	0.00	0.00	0.00
Cotisation à verser	12 229.04							

الفهرس

الفهرس

الإهداء III

الشكر IV

الملخص V

قائمة المحتويات VI

قائمة الجداول VII

قائمة الأشكال VIII

قائمة الملاحق IX

قائمة الاختصارات والرموز X

المقدمة ..... أ

الفصل الأول : الأدبيات النظرية والتطبيقية لآليات تمويل المشاريع المتعثرة في الجزائر

تمهيد: 2

المبحث الأول: الأدبيات النظرية. 3

المطلب الأول: ماهية التمويل. 3

الفرع الأول: مفهوم التمويل 3

الفرع الثاني: أهمية التمويل 3

الفرع الثالث: طرق التمويل 3

الفرع الرابع: أنواع التمويل 5

المطلب الثاني: ماهية المشاريع المتعثرة 6

الفرع الأول: تعريف المشروع 6

الفرع الثاني: مراحل دورة حياة المشروع 7
الفرع الثالث: تعريف المشاريع المتعثرة 7
الفرع الرابع: أسباب تعثر المشاريع 8
المطلب الثالث: آليات تمويل المشاريع والمشاريع المتعثرة في الجزائر. 9
الفرع الاول: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) 9
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANGEM) 9
الفرع الثالث : صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة(FGAR) 10
الفرع الرابع : صندوق الكفالة المشتركة (FCMGR-CJP) 10
المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية 10
المطلب الأول: عرض وتقديم الدراسات السابقة في الموضوع 10
الفرع الأول: الدراسات المحلية 10
الفرع الثاني: الدراسات الأجنبية 12
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة وما تتميّز به الدراسة الحالية. 13
الفرع الأول: تحليل ومناقشة توجّهات الدراسات السابقة 13
الفرع الثاني: المساهمة البحثية للدراسة الحالية 14
الفصل الثاني : دراسة تقييميه لصندوق الكفالة المشتركة للضمان أخطار القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع خلال الفترة (2013-2017)
تمهيد: 19
المبحث الأول: عرض منهجية الدراسة و الأدوات المستعملة 20
المطلب الأول: منهجية الدراسة 20
الفرع الأول: مجتمع الدراسة 20
الفرع الثاني: طبيعة ومتغيرات الدراسة 25

المطلب الثاني: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة 26
الفرع الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة 26
الفرع الثاني: أدوات الدراسة 26
المبحث الثاني: عرض ومناقشة النتائج 28
المطلب الأول: تقديم نتائج الدراسة 28
الفرع الأول: نتيجة المقابلة 28
الفرع الثاني: إحصائيات متعلقة بصندوق FCMGR–CJP مندوبية ورقلة منذ نشأته إلى غاية 2017 31
الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية صندوق (FCMGR–CJP) مندوبية ورقلة 42
الفرع الرابع : دراسة مؤسسة (x) المستفيدة من التعويض عن طريق صندوق (FCMGR–CJP) سنة 2015 حالة تعثر. 43
المطلب الثاني: مناقشة نتائج الدراسة 48
الفرع الأول: نتيجة المقابلة 48
الفرع الثاني: الإحصائيات المتعلقة بصندوق(FCMGR–CJP)منذ نشأته إلى غاية 2017 48
الفرع الثالث: أهم المعوقات التي تواجه إستراتجية صندوق الكفالة المشتركة لضمان القروض الممنوح إياها الشباب ذوي المشاريع (مندوبية ورقلة) 52
الفرع الرابع: دراسة مؤسسة (x) المستفيدة من التعويض عن طريق صندوق ضمان القروض سنة 2015 حالة تعثر. 52
الخاتمة 55
قائمة المراجع 59
الملاحق 63
الفهرس 67